مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
العدد الثامن
رجب ١٤١٣هـ

# صحيفة أبي الزبير المكي عن جابر
# ـ رضي الله عنه ـ

د. صالح بن أحمد رضا
الأستاذ المشارك بكلية الشريعة
وأصول الدين في أبها




بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنعم علينا بالنعم الجليلة العظيمة التي لا تعد ولا تحصى ، الحمد لله الذي أكرمنا بالإسلام ، وزيننا بالإيمان ، وتفضل علينا بالانتساب إلى أهل العلم ، وسلك بنا سبيل السنة النبوية المطهرة .

والصلاة والسلام على الرسول المصطفى الذي دعا بالنضارة لمن بلَّغ سنته ، وأمر بالتبليغ عنه ، لنصرة دينه ، وإعلاء كلمة الإسلام .

وبعـــد :

فقد استوعبت الكلام عن كتابة السنة النبوية في بحث خاص[1] ، وخلصت إلى القول بأن كثيراً من السنة النبوية قد كتب في العصر النبوي ، وأن الكثير منها ـ أيضاً ـ قد كتب في عصر الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وأن أكثرها ـ إن لم نقل كلها ـ كتب في عصر التابعين ، ثم في عصر تابع التابعين ، وهي العصور الثلاثة التي شهد لها النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بالخيرية المطلقة على من جاء بعدها .

وكان من جملة ما نص عليه العلماء بأنه كان مكتوباً في زمن التابعين :

صحيفة أبي الزبير المكي عن جابر بن عبدالله الأنصاري ـ رضي الله عنهما ـ وكانت هذه الصحيفة مما أخذ على الإمام مسلم روايته منها ، فقد روى كثيراً من أحاديثها ، ومن طريق أبي الزبير نفسه ، بينما لم يعتمد عليها الإمام البخاري في صحيحه ، فأحببت أن أسبر غور هذه الصحيفة ، وأعرف كنهها ، وكيف كانت صحيفة؟ وما أصلها؟ ومتى كتبت؟ وما هو حال راويها؟ وهل للإمام مسلم حجة في إخراج

(١) نشر هذا البحث في العدد الثالث من مجلة كلية الشريعة وأصول الدين في أبها ـ فرع جامعة الإمام .

أحاديثها؟ وهل أحاديثها مما ثبت رفعه إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ؟ وغير ذلك مما يتعلق بهذه الصحيفة.

ورأيت أن أتعرض في التمهيد لهذا البحث إلى راويتيها عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فذكرت ترجمة موجزة عن الصحابي الجليل: جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ، ثم ذكرت ترجمة مفصلة لتلميذه أبي الزبير ـ رحمه الله ـ ومكانته العلمية، ووزنه في روايته لحديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ، وما قيل فيه توثيقاً، وتضعيفاً، وذلك لنخلص إلى رأي سديد بإذن الله تعالى ـ في هذا الراوي الذي اختلف العلماء في رأيهم في صحة روايته.[٢] وقد حاولت أن أدعم كل رأي اتبناه بدليل أو أدلة تدعمه.

والله أسأل أن أكون قد وفقت في هذا البحث، واتخذت الرأي الصحيح الذي ليس فيه شطط أو تعالم، فإن كان فالحمد لله في البدء والختام وإن كانت الثانية فأستغفر الله، سائلاً إياه العون والتسديد.

وكتبه

د. صالح بن أحمد رضا

أستاذ الحديث المشارك

بكلية الشريعة وأصول الدين بالجنوب

---

(٢) هذا وإني قد جمعت عدداً كبيراً من أحاديث أبي الزبير عن جابر وذكرت شواهدها ومتابعاتها عسى أن أوفق في إخراجها بإذن الله تعالى.

## الصحابي الجليل: جابر بن عبدالله رضي الله عنهما(*):

هو جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام بن ثعلبة بن حرام بن كعب بن غنم بن كعب بن سَلِمَة الأنصاري الخزرجي السلمي المدني الفقيه المجتهد الحافظ صاحب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم.

**أبو عبدالله وأبو عبدالرحمن:**

من أهل بيعة العقبة، قال جابر أنا وأبي وخالاي[3] من أصحاب العقبة السبعين.[4] وكان أصغرهم، وكان أبوه يومئذ أحد النقباء، فحضر جابر البيعة وهو شاب يفع، وكان من شبان الصحابة ـ رضي الله عنه.

وهو من أهل بيعة الرضوان، قال جابر: قال لنا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يوم الحديبية: أنتم اليوم خير أهل الأرض ـ «وكنا ألفاً وأربعمائة».[5]

---

* مصادر ترجمته: الاستيعاب ١/٢١٩/ ـ أسد الغابة ١/٢٥٦/ الإصابة ١/٢١٣/ طبقات ابن سعد ٣/٥٧٤/ ـ تاريخ ابن معين برواية الدوري ٢/٧٤/ ـ تاريخ خليفة /٧٣ و ٢٦٥/ طبقات خليفة /١٠٢/ العلل لأحمد ١/٧ و ١١٣ و ١٣٣ و ٢٩١ و ٢٩٢/ التاريخ الكبير للبخاري ٢/٢٠٧/ التاريخ الصغير /٩٣ و ٩٥ و ٩٦ ـ ٩٧/ ثقات العجلي (الورقة ٧) ـ المعرفة والتاريخ ليعقوب (أنظر فهرسته ٣/٤٧٦) ـ تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١٨٩ و ٣٠٩ و ٤٦٠ و ٤٦٤). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/٤٩٢/ ثقات ابن حبان ٣/٥١/ مشاهير علماء الأمصار رقم (٢٥) /١١/ المعجم الكبير للطبراني ٢/١٩٤/ الجمع بين رجال الصحيحين لابن القيسراني ١/٧٢/ ـ تاريخ ابن عساكر ٣/٣١١/ ـ جامع الأصول ٩/٨٦ ـ ٨٨/ تهذيب الأسماء واللغات ١/١/١٤٢/ ـ تهذيب الكمال ٤/٤٥٢ ـ ٤٥٤/ـ تذهيب التهذيب للذهبي ١/الورقة ١٠٠/ الكاشف ١/١٧٧/ تذكرة الحفاظ ١/٤٣/ السير ٣/١٨٩/ تاريخ الإسلام ٣/١٤٣ ـ ١٤٥/ إكمال مغلطاي ٢/الورقة ٥٤/ العبر ١/٨٩/ تهذيب التهذيب ٢/٤٢ ـ ٤٣/ـ تحفة الأشراف للمزي ٢/١٦٥ فما بعد خلاصة تذهيب تهذيب الكمال /٥٠/. تهذيب ابن عساكر ٣/٣٨٩/ شذرات الذهب ١/٨٤/ ـ المحبر/ ٢٩٨.

(٣) خاله الأول هو «البراء بن معرور» قاله ابن عيينة كما في صحيح البخاري في مناقب الأنصار رقم (٣٩٠) فتح الباري ٧/٢٦٠/ وبين ابن حجر أن خاله الثاني إما عمرو أو ثعلبة ابنا غنمة بن عدي فتح الباري ٧/٢٦٢/.

(٤) يقصد العقبة الثانية والحديث رواه البخاري في المكان السابق ذكره رقم (٣٨٩١) ٧/٢٦٠/.

(٥) عند البخاري في المغازي باب غزوة الحديبية رقم (٤١٥٤) فتح الباري ٧/٥٠٧/ وعند مسلم في الأمارة رقم =

وقال: غزوت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تسع عشر غزوة، ولم أشهد بدراً ولا أحداً منعني أبي، فلما قتل أبي [وكان قد استشهد أبوه في غزوة أحد - رضي الله عن -].[6] لم أتخلف عن رسـول الله - صلى الله عليه وسلم - في غزوة قط».[7]
وقال: فكان أول ما غزوت معه، حمراء الأسد».[8]

وهذا يدل على أنه كان في سن من يقاتل في سبيل الله تعالى يوم بدر إلا أن أباه منعه، وكان سبب منعه إياه من حضورها رعاية أخواته، فالظاهر أنه لم يكن لأبيه من الذكور غيره، فقد قال جابر:

كان يخلفني على أخواتي، وكن تسعاً».[9]
وفي رواية قال عبدالله لابنه جابر:
«لولا أني أترك بنات لي بعدي لأحببت أن تقتل بين يدي».[10]

---

(١٨٥٦) ٣/١٤٨٣ - ١٤٨٤/ وعند النسائي في البيعة باب البيعة على أن لا نفر ٧/١٢٧/ وذكره أحمد في المسند دون أوله ٣/٣٥٥ وكذا /٣٩٩/

قلت: وهذا الحديث لم يذكر في المعجم المفهرس في أي لفظة من ألفاظه، وكذا لم يعزه ابن الأثير في جامع الأصول للبخاري، ولعل ذلك لأنه ترجم له (أبوالزبير عن جابر) ولم يروه البخاري عن أبي الزبير، وإنما رواه عن سالم عن جابر.

(٦) استشهاده في غزوة أحد: عند البخاري في الجنائز باب الدخول على الميت بعد الموت رقم (١٢٤٤) فتح الباري ٣/١٣٧/ وفي الجنائز رقم (١٢٩٣) وفي الجهاد والسير رقم (٢٨١٦) وفي المغازي رقم (٤٠٨٠).
وعند مسلم في فضائل الصحابة رقم (٢٤٧١) ٤/١٩١٧ - ١٩١٨/ كما ذكرت وفاته في أكثر روايات حديث الدَّيْن.

(٧) أخرجه مسلم في الجهاد والسير رقم (١٨١٣) ٣/١٤٤٨/ وذكر ذلك الذهبي في سير الأعلام ٣/١٩٠/ وورد عند الطبراني «ثلاث عشرة غزوة رقم (١٧٤٢) ٢/١٩٧/ وروى البخاري بإسناده عن جابر قال: غزا النبي - صلى الله عليه وسلم - إحدى وعشرين بنفسه شهدت منها تسعة عشرة. التاريخ الصغير /٩٦ - ٩٧/.

(٨) سير أعلام النبلاء ٣/١٩٠ وهو موضع على ثمانية أميال في المدينة، وإليه انتهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعد يوم أحد في طلب المشركين معجم البلدان ٢/٥٢٩/ وانظر المغازي اللواقدي ١/٣٣٤ - ٣٤٠/.

(٩) وورد في حديث الدَّيْن عند البخاري في الوصايا «أنه ترك ست بنات» رقم (٢٧٨١) فتح الباري ٥/٤٨٤/ وكذا في المغازي رقم (٤٠٥٣) فتح ٧/٤١٤/ وفي الرواية التي قبلها رقم (٤٠٥٢) وترك تسع بنات» قال ابن حجر: فكان ثلاثاً منهن كن متزوجات أو بالعكس فتح ٧/٤١٤/.

(١٠) عند الدارمي في المقدمة باب ما أكرم به النبي - صلى الله عليه وسلم - في بركة طعامه رقم (٤٦) ١/٢٨ - ٢٩/.

وقال جابر: توفي عبدالله بن حرام وعليه دين، فاستعنت النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ على غرمائه أن يضعوا من دينه، فطلب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فلم يفعلوا». [11]

فقال لي النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: اذهب، فصنف تمرك أصنافاً:
العجوة على حدة، وعذق زيد على حدة، ثم أرسل إلي، ففعلت، ثم أرسلت إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فجلس على أعلاه، أو في وسطه، ثم قال كل للقوم، فكلتهم حتى أوفيتهم الذي لهم، وبقي تمري كأنه لم ينقص منه شيء». [12]

وفي رواية: «أصيب عبدالله، وترك عيالاً ودَيْناً، فطلبت إلى أصحاب الدين أن يضعوا بعضاً من دينه، فأبوا، فأتيت النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فاستشفعت به عليهم، فقال: صنف تمرك، كل شيء منه على حدته: عذق ابن زيد على حدة، واللين على حدة، والعجوة على حدة، ثم أحْضرهم حتى آتيك، ففعلت، ثم جاء ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقعد عليه، وكال لكل رجل حتى استوفى، وبقي التمر كما هو كأنه لم يمس». [13]

قال: وغزوت مع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ على ناضح[14] لنا، فأزحف

---

وهو حديث طويل فيه زيادات كثيرة، وهو عند أحمد في المسند ٣/٣٩٧ ـ ٣٩٨/.

(١١) كان غرماؤه من اليهود (كما جاء في حديث جابر عند البخاري في الاستقراض رقم (٢٣٩٦) فتح الباري ٥/٧٣/ وعند غيره) إذ لو كانوا مسلمين لأجابوا كما عرف من سيرتهم ـ رضي الله عنهم ـ.

(١٢) عند البخاري في البيع باب الكيل على البائع والمعطي رقم (٢١٢٧) فتح الباري ٤/٤٠٣/ وفي الاستقراض رقم (٢٣٩٥ و ٢٣٩٦) وفي الهبة رقم (٢٦٠١) وفي الصلح رقم (٢٧٠٩) وأورده مختصراً في الاستئذان رقم (٦٢٥٠) وفي المغازي رقم (٤٠٥٣) وفي المناسب رقم (٣٥٨٠) وعند أبي داود في الوصايا باب ما جاء في الرجل يموت وعليه دين . . . رقم (٢٨٨٤) ٣/١١٨ ـ ١١٩ / وعند ابن ماجه في الصدقات باب أداء الدين عن الميت رقم (٢٤٣٤) ٢/٨١٣ـ٨١٤/ وعند النسائي في الصدقات.

وعند الدارمي في المقدمة باب ما أكرم به النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في بركة طعامه رقم (٤٦) ١/٢٨ـ٢٩/ وعند أحمد في المسند ٣/٣١٣ و٣٦٥ و٣٩١ و٣٩٥ ـ ٣٩٦ و٣٩٧/.

(١٣) عند البخاري في الاستقراض باب الشفاعة في وضع الدين رقم (٢٤٠٥) فتح الباري ٥/٨١/.

(١٤) الناضح: الجمل الذي يستقى عليه لسقي أرض وشرب. انظر غريب الحديث للحربي ٢/٨٩٧/ والنهاية في غريب الحديث ٤/١٥١/ الطبعة الأولى.

الجمل[١٥]، فتخلف علي، فوكزه النبي - صلى الله عليه وسلم - من خلفه، قال: بعينه، ولك ظهره إلى المدينة، فلما دنونا استأذنت، فقلت: يارسول الله: إني حديث عهد بعرس، قال - صلى الله عليه وسلم -: فما تزوجت؟ بكراً أم ثيباً؟ قلت: ثيباً، أصيب عبدالله وترك جواري صغاراً، فتزوجت ثيباً تعلمهن وتؤدبهن: ثم قال: إئت أهلك.

فقدمت، فأخبرت خالي ببيع الجمل، فلامني، فأخبرته بإعياء الجمل، وبالذي كان من النبي - صلى الله عليه وسلم - ووكزه إياه، فلما قدم النبي - صلى الله عليه وسلم - غدوت إليه بالجمل، فأعطاني ثمن الجمل، والجمل، وسهمي مع القوم». [١٦]

وقال جابر: استغفر لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ليلة الجمل خمساً وعشرين مرة[١٧]

وقال جابر - رضي الله عنه - عادني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأنا لا أعقل أي من شدة المرض - فتوضأ وصب علي من وَضوئه، فعقلت.

فقلت: ما تأمرني أن أصنع في مالي يارسول الله؟ فنزلت ﴿يوصيكم الله في أولادكم﴾[١٨] الآية.

---

(١٥) الإزحاف: الإعياء، أزحفت الناقة: أعيت ووقفت، يقال أزحف البعير فهو مزحف إذا وقف من الإعياء، وأصل الزحف أن يجر البعير فرسنه من الإعياء. انظر غريب الحديث للخطابي ٢/٤٠/ والنهاية ٢/٢٩٨/.

(١٦) عند البخاري في البيوع رقم (٢٠٩٧) فتح ٤/١٧٥/ وفي الاستقراض رقم (٢٤٠٦) فتح ٥/٨١-٨٢/ ومختصراً في المظالم رقم (٢٤٧٠) فتح ٥/١٤٠/ وفي الشروط رقم (٢٧١٨) فتح ٥/٣٧٠/ وفي الجهاد رقم (٢٨٦١) فتح ٦/٧٧/ ورقم (٢٩٦٧) فتح ٦/١٤١/ وروى الزواج فقط في المغازي رقم (٤٠٥٢) وكذا في النكاح رقم (٥٠٨٠) ورقم (٥٣٦٧) وأخرجه في النكاح رقم (٥٢٤٥ و٥٢٤٦ و٥٢٤٧) وهو عند مسلم في النكاح رقم (٧١٥) مقتصراً على الزواج ٢/١٠٨٧-١٠٨٨/ ومطولاً /١٠٨٩-١٠٩٠/ وفي المساقاة ٣/١٢٢١-١٢٢٤/ والحديث عند مالك في الموطأ وأبي داود في النكاح والجهاد وعند الترمذي في النكاح والبيوع وعند ابن ماجه في التجارات والنكاح وعند الدارمي في النكاح والسير، وأخرجه أحمد في المسند.

(١٧) عند الترمذي في المناقب باب مناقب جابر بن عبدالله رقم (٣٩٤٢) وقال: حسن غريب صحيح ٥/٣٥٤/

(١٨) رواه البخاري في الوضوء باب صب النبي - صلى الله عليه وسلم - وَضوءه على المغمى عليه رقم (١٩٤) فتح

وقد كف بصر جابر في آخر حياته، وروى الواقدي عن أبي بن عباس عن أبيه، قال: كنا بمنى، فجعلنا نخبر جابراً بما نرى من إظهار قطف الحرير، والوشي - يعني السلطان وما يصنعون - فقال: ليت سمعي قد ذهب كما ذهب بصري حتى لا أسمع من حديثهم شيئاً ولا أبصره.[19]

ويروى أن جابراً دخل على عبدالملك بن مروان لما حج، فرحب به، فكلمه في أهل المدينة أن يصل أرحامهم، فلما خرج أمر له بخمسة آلاف درهم فقبلها.

وكان جابر بن عبدالله عريفاً على قومه عرفه عمر[20] (والعريف: من يعرف أصحابه، وهو القيم بأمور القبيلة، أو الجماعة من الناس يلي أمورهم، ويتعرف الأمير منه أحوالهم)[21] قال أبوبكر المدني: كان جابر لا يبلغ إزاره كعبه، وعليه عمامة بيضاء رأيته قد أرسلها من ورائه».

وقال عاصم بن عمر: أتانا جابر، وعليه ملاءتان، وقد عمي، مصفراً لحيته ورأسه بالورس، وفي يده قدح.[22]

وقال سلمة بن وردان: رأيت جابراً أبيض الرأس واللحية - رضي الله عنه -
قلت: فلعله كان أحياناً يغير شيبه، وأحياناً يتركه.

---

الباري ١/٣٦٠/ وفي التفسير رقم (٤٥٧٧). فتح ٨/٩١/ وفي المرضى رقم (٥٦٥١) فتح ١٠/١١٨/ ومختصراً رقم (٥٦٦٤) فتح ١٠/١٢٧/ ورقم (٥٦٧٦) فتح ١٠/١٣٨/ وفي الفرائض رقم (٦٧٤٣) فتح ١٢/٢٦/ وفي الاعتصام رقم (٧٣٠٩) فتح ١٣/٣٠٣/ وعند مسلم في الفرائض رقم (١٦١٦) ٣/١٢٣٤-١٢٣٦/ وهو عند أبي داود في الفرائض باب في الكلالة رقم (٢٨٨٦) ٣/١١٩/ وعند أحمد ٣/٣٧٣ و٢٩٨/.

(١٩) سير الأعلام ٣/١٩٣/.

(٢٠) سير الأعلام ٣/١٩٤/.

(٢١) تكلم ابن حجر عن العرافة في فتح الباري ١٣/١٦٩/ ونقل عن ابن بطال أن عمر قسم الناس وجعل على كل قبيلة عريفاً فتح ٥/٣٢٥/.

(٢٢) سير الأعلام ٣/١٩٤/.

## رحـــــلاته :

كان مقر جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ في المدينة المنورة، ولكنه مضى مجاهداً في سبيل الله تعالى. فقد روي عنه أنه كان في جيش خالد بن الوليد ـ رضي الله عنه ـ في حصار دمشق.[٢٣]

كما روى أنه سافر في طلب العلم، وتعليمه:

فقد روي أنه رَحَل في حديث «القِصاص» إلى الشام، ليسمعه من عبيدالله بن أنيس ـ رضي الله عنه ـ قال جابر: بلغني عن رجل حديث سمعه من رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فاشتريت بعيراً، ثم شددت عليه رحلي، فسرت شهراً حتى قدمت عليه الشام، فإذا عبدالله بن أنيس، فقلت للبواب: قل له: جابر على الباب، فقال: ابن عبدالله؟

قلت: نعم، فخرج يطأ ثوبه، فاعتنقني واعتنقته، فقلت: حديثاً بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في القصاص، فخشيت أن تموت، أو أموت قبل أن أسمعه. قال: سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول يحشر الناس يوم القيامة ـ أو قال العباد ـ عراة غرلاً بهماً، قال: قلنا: وما بهماً؟ قال: ليس معهم شيء، ثم يناديهم بصوت يسمعه مَنْ بَعُد ـ أحسبه قال: كما يسمعه من قرب: أنا الملك أنا الديان ولا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار وله عند أحد من أهل الجنة حق، حتى أقصه منه حتى اللطمة، قال: قلنا: كيف؟ وإنما نأتي الله عز وجل عراة غرلاً بهماً. قال: بالحسنات والسيئات».[٢٤]

وقد ذهب إلى مكة المكرمة وجاور فيها مدة ستة أشهر:

---

(٢٣) سير الأعلام ٣/١٩٢/.

(٢٤) رواه الإمام أحمد في المسند ٣/٤٩٥/ والبخاري في الأدب المفرد رقم (٩٧٠) والخطيب البغدادي في الرحلة في طلب الحديث (٣١) وحسنه ابن حجر في الفتح ١/١٥٨/ وصححه الحاكم ٢/٤٣٧-٤٣٨/ ووافقه الذهبي، وله طرق أخرى عند الطبراني في مسند الشاميين من طريق الحجاج بن دينار عن محمد بن المنكدر عن جابر نحوه، وله طريق ثالث عند الخطيب رقم (٣٣). اظر هامش سير أعلام النبلاء ٣/١٩١-١٩٢/.

قال ابن عيينة: لقي عطاء، وعمرو جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ سنة جاور بمكة.

وقال أبوسفيان ـ في حديث ـ: سألت جابراً، وهو مجاور بمكة وهو نازل في بني فهر. [٢٥] وقال ابن فهد في حوادث سنة أربع وستين: ودعا ابن الزبير وجوه الناس وأشرافهم فشاورهم في هدم الكعبة، فأشار عليه ناس كثير بهدمها منهم «جابر بن عبدالله» وكان جاء معتمراً. [٢٦]

وقال أبوسفيان: جاورت مع جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ بمكة في بني فهر ستة أشهر. [٢٧]

وقال الذهبي: وروى ابن عجلان عن عبيدالله بن مقسم قال:

رحل جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ في آخر عمره إلى مكة في أحاديث سمعها ثم انصرف إلى المدينة.

وبنو فهر هؤلاء ـ لعلهم: بنو الحارث بن فهر، ورباعهم في دبر قرن القرظ بين ربع آل مرة بن عمرو الجمحيين، وبين الطريق الذي لآل وابصة مما يلي الخليج». [٢٨]

## مكانته العلمية:

روى جابر ـ رضي الله عنه ـ عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ الكثير الطيب حتى جاوز الألف حديث، ولذا عُدَّ من المكثرين في رواية الحديث.

قال الذهبي: مسنده بلغ ألفاً وخمسمائة وأربعين حديثاً، اتفق له الشيخان ـ

---

(٢٥) مجمع الزوائد وقال: رواه أبو يعلى والطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح ١/١٠٧/.

(٢٦) اتحاف الورى ٢/٦٨/.

(٢٧) رواه الفاكهي في أخبار مكة رقم (١٥٤٢) ٢/٢٨٥/ وقال المحقق: إسناده حسن.

وقال ابن عيينة: لقي عطاء وعمرو جابر بن عبدالله سنة جاور بمكة، سير الأعلام ٤/١٩١/ وسيأتي في أخبار أبي الزبير أنه كان معهما لأنهما كانا يقدمانه ليحفظ لهم الحديث.

(٢٨) كما قال الفاكهي في أخبار مكة ٣/٣٠٤/.

البخـاري ومسلم ـ على ثمانية وخمسـين حديثـاً، وانفرد له البخاري بستة وعشرين حديثاً، ومسلم بمائة وعشرين حديثاً.

روى علماً كثيراً عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وعن عمر، وعلي، وأبي بكر، وأبي عبيدة، ومعاذ بن جبل، والزبير وطائفة.

وحدث عنه: ابن المسيب، وعطاء بن أبي رباح، وسالم بن أبي الجعد، والحسن البصري، والحسن بن محمـد ابن الحنفية، وأبـوجعفـر الباقر، ومحمد بن المنكدر، وسعيد بن ميناء، وأبوالزبير، وأبوسفيان: طلحة بن نافع، ومجاهد، والشعبي، وسنان بن أبي سنان الديلي، وأبوالمتوكل الناجي، ومحمد بن عباد بن جعفر، ومعاذ بن رفاعة، ورجاء بن حيوة، ومحارب بن دثار، وعمرو بن دينار. . . وخلق كثير.[٢٩]

قال هشام بن عروة: كان لجابر بن عبدالله. حلقة في المسجد يؤخذ عنه العلم.[٣٠]
وكان مفتي المدينة في زمانه، عاش بعد ابن عمر ـ رضي الله عنهم ـ أعواماً وتفرد.[٣١]
وكان ممن يجيز كتابة الحديث، قال عبدالله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي:

كنت أنـطلق أنـا ومحمـد بن علي ـ أبو جعفر ـ ومحمد ابن الحنفية إلى جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ فنسأله عن سنن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وعن صلاته، فنكتب عنه ونتعلم منه.[٣٢]
وعن الربيع بن سعد أنه قال:
«رأيت جابراً يكتب عند ابن سابط في ألواح».[٣٣]

---

(٢٩) سير أعلام النبلاء ٣/١٩٤/ وغيره. (٣٠) تهذيب الكمال ٤/٤٥٢/. (٣١) سير الأعلام ٣/١٩٠/.

(٣٢) عند الطحاوي في شرح معاني الآثار ٤/٣١٩/ والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٣٧٠) والخطيب في تقييد العلم (١٠٤).

(٣٣) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة ٩/٤٩/ والخطيب البغدادي في تقييد العلم /١٠٩/ وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله ١/٧٢/.

وابن سابط هذا: هو عبدالله بن عبدالرحمن بن سابط الجممي المكي ثقة كثير الإرسال من الثالثة، مات سنة (١١٨)هـ (وهو من رجال مسلم والسنن الأربعة). [٣٤]

قلت: فلعل جابراً نزل عنده، أو زاره عندما جاور في مكة المكرمة، لأن ديار بني فهر التي نزل فيها جابر قريبة من ديار الجمحيين، كما سبق.

## وفاتـــــه:

عاش جابر - رضي الله عنه - بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مدة طويلة تقرب من الستين عاماً، وقد قدر العلماء عمره حين وفاته أربعاً وتسعين عاماً، وقد كف بصره في آخر عمره - كما سبق ذكره، وكأنه كان ابن سبع عشرة سنة حين إسلامه أو ست عشرة سنة حين مبايعته النبي - صلى الله عليه وسلم - في العقبة الثانية.

وعن علي بن المديني أن جابراً أوصى أن لا يصلي عليه الحجاج بن يوسف الثقفي وقد شهد الحجاج جنازته، وكان الحجاج في ذلك الوقت أميراً على العراق، فيمكن أن يكون قد وفد حاجاً أو زائراً. [٣٥]

توفاه الله تعالى سنة ثمان أو سبع وسبعين للهجرة في المدينة المنورة وصلى عليه أبان

---

وفي إسناد الحديث عندهم: «الربيع بن سعد قال عنه الذهبي: كوفي لا يكاد يعرف» ميزان الاعتدال ٢/٤٠/.
وقد وثقه ابن معين وابن حبان وابن عمار، وقال أبو حاتم لا بأس به.
(انظر تاريخ ابن معين رقم (٢٢١٦) وسؤالات ابن الجنيد لابن معين رقم (٨٧٥)، والثقات لابن شاهين /٨٥/ والثقات لابن حبان ٦/٢٩٧/ والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/٤٦٢/.

(٣٤) تقريب التهذيب /٣٤٠/.

(٣٥) هذا ما قاله الذهبي في السير ٣/١٩٤/ بينما قال البخاري: وصلى عليه الحجاج، التاريخ الصغير /٩٥/ وذكر قصة صلاة الحجاج عليه في تهذيب الكمال ٤/٢٥٢ - ٤٥٣/ وسير الأعلام ثم قال: هذا حديث غريب رواه محمد بن عباد المكي عن حنظلة بن عمرو الأنصاري عن أبي الحويرث.
[والحديث أخرجه الطبراني في المعجم الكبير رقم (١٧٨٨) ٢/١٩٦/ وقال الهيثمي: وأبو الحويرث وثقه ابن حبان وضعفه مالك وغيره. مجمع الزوائد ٣/٣١/ وقال الذهبي في تاريخ الإسلام - بعد إيراده لهذا الحديث: هذا حديث منكر فإن جابراً توفي والحجاج على إمرة العراق ٣/١٤٥/.

ابن عثمان وكان أمير المدينة، وفي صحيح البخاري أنه سئل عن أوقات الصلوات في زمن الحجاج لأنه كان يؤخر الصلوات فبينها لهم.[٣٦]

وكان آخر من شهد بيعة العقبة الثانية موتاً، وآخر من مات من الصحابة بالمدينة.

## أبو الزبير المكي :

اسمه : محمد بن مسلم بن تَدْرُس[٣٧] القرشي، الأسدي ـ مولاهم ـ المكي. مولى حكيم بن حزام[٣٨] رضي الله عنه.

مولـــده : لعله بين الأربعين والخمسين للهجرة.

كلام العلماء فيه :

قال الذهبي : الإمام الحافظ الصديق، وكان لا يخضب لحيته.

---

(٣٦) عند البخاري في مواقيت الصلاة باب وقت المغرب رقم (٥٦٠) فتح ٢/٤٩/ وفي وقت العشاء رقم (٥٦٥) فتح ٢/٥٦/ وهو عند مسلم في المساجد ومواضع الصلاة رقم (٦٤٦) ١/٤٤٦ ـ ٤٤٧/ قال ابن حجر: كان قدوم الحجاج المدينة أميراً عليها من قبل عبدالملك بن مروان سنة أربع وسبعين وذلك عقب قتل ابن الزبير فأمره عبدالملك على الحرمين وما معهما ثم نقله بعد هذا إلى العراق. فتح ٢/٥٠/ وكان عزله سنة خمس وسبعين. العبر ١/٦٣/.

(٣٧) ترجمته: طبقات ابن سعد ٥/٤٨١/ طبقات خليفة /٢٨١/ التاريخ الكبير للبخاري ١/٢٢١/ التاريخ الصغير للبخاري ١/٣٠٩ ـ ٣١٠/ المعرفة والتاريخ ٢/٢٢/. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/٧٤/. تهذيب الكمال للمزي /١٢٦٦/ تاريخ الإسلام ٥/١٥٢/ـ ميزان الاعتدال ٤/٣٧ ـ ٤٠/ تذكرة الحفاظ ١/١٢٦/ العبر ١/١٢٩/ وكلها للذهبي وسير أعلام النبلاء ٥/٣٨٠/ العقد الثمين رقم (٤٥٢) ٢/٣٥٤ ـ ٣٥٥/ تهذيب التهذيب ٩/٤٤٠ـ٤٤٣/ طبقات الحفاظ للسيوطي /٥٠ـ٥١/ خلاصة تذهيب الكمال /٣٥٨/ شذرات الذهب ١/١٧٥/. التاريخ لابن معين ٢/٥٣٨/ ترتيب ثقات العجلي /٤١٣/. الضعفاء الكبير للعقيلي ٤/١٣١ـ١٣٣/ جامع التحصيل للعلائي رقم (٥٠) /١٢٦/ ورقم (٧١١). هدي الساري /٤٤٢/ ثقات ابن حبان ٥/٣٥١/ مشاهير علماء الأمصار /٦٧/.

(٣٨) توفي سنة (٥٠) وقيل (٥٤) وقيل (٥٨) وقيل (٦٠) فلعل أبا الزبير كان صغيراً حين وفاة مولاه حيث لم أر له رواية عنه والذهبي يجعل ولادة أبي الزبير في حدود سنة (٤٨هـ) أو قبلها. حيث قال: مات أبوالزبير سنة ثمان وعشرين ومائة ولم يذكروا له مولداً ولعله نيف على الثمانين السير ٥/٣٨٦/.

قال ابن عيينة ـ عن أبي الزبير أنه قال: كانه عطاء [ابن أبي رباح (١١٤هـ) ] يقدمني إلى جابر أحفظ لهم الحديث.[٣٩]

وقال عطاء: كنا نكون عند جابر، فإذا خرجنا من عنده، تذاكرنا حديثه، فكان أبوالزبير، أحفظنا للحديث.

وعن يعلى بن عطاء (١٢٠هـ) قال: حدثني أبوالزبير، وكان أكمل الناس عقلاً، وأحفظهم وقال عمرو بن دينار (١٢٦): وكان محمد بن مسلم رجلاً صالحاً، يصبح في المسجد الحرام وذكر عنه خيراً.

وكان أيوب السختياني[٤٠] (١٣١هـ) إذا روى عن أبي الزبير قال:

حدثنا أبوالزبير، وأبوالزبير أبو الزبير.

قلت: وهذا الأسلوب يحتمل أمرين:

١ ـ التوثيق، ولذا حمله الترمذي على أنه عنى حفظه واتقانه.

٢ ـ التضعيف: ولذا قال الإمام أحمد: يضعفه بذلك.

وأنا أرجح حمل ذلك على التوثيق، وذلك:

ـ لقول محمد بن يحيى راوي الكلام عن سفيان عن أيوب: أي يوثقه.

ـ وزاد في رواية: وقال ـ يعني أيوب ـ : يكفه فقيهنا.

فهذه الزيادة تدل على التوثيق لا على التضعيف.

ـ ولرواية الترمذي: قال سفيان بيده يقيضها.[٤١] فقبض اليد يدل على التوثيق لا على التضعيف.

وقد قال الذهبي: قد روى عنه مثل أيوب ومالك. قلت: فلو كان يضعفه لما روى عنه.

(٣٩) جامع الترمذي كتاب العلل ٥/٤١٢/ وغيره.

(٤٠) بفتح سين وكسرها فسكون معجمة وكسر مثناة وخفة تحتية فألف فنون نسبة إلى السختيان وهي الجلود. المغني لمحمد بن طاهر الهندي /٤٢/ والتقريب /١١٧/.

(٤١) جامع الترمذي: كتاب العلل ٥/٤١٢/.

وقال علي بن المديني (٢٣٤هـ) ـ عندما سأله عثمان بن شيبة عن أبي الزبير، قال: ثقة ثبت.

وقال يحيى بن معين والنسائي وجماعة: ثقة.

وقال ابن معين مرة: صالح الحديث، وقال: أبو الزبير أحب إلي من أبي سفيان.[٤٢]

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: لم ينصف من قدح فيه، لأن من استرجح في الوزن لم يستحق الترك لأجله (يريد الرد على شعبة بن الحجاج كما سيأتي).

وقال ابن عدي: هو في نفسه ثقة إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف.

قال الذهبي ـ معلقاً ـ: هذا القول يصدق على مثل الزهري وقتادة.

وقال الساجي زكريا بن يحيى البصري (٣٠٧هـ): صدوق حجة في الأحكام، وقد روى عنه أهل النقل، وقبلوه، واحتجوا به.

وقال حرب بن إسماعيل (٢٨٠): سئل أحمد عن أبي الزبير؟! فقال: قد احتمله الناس، وأبوالزبير أحب إلي من أبي سفيان، لأنه أعلم بالحديث منه، وأبوالزبير ليس به بأس.

وقال ابن عدي: روى مالك عن أبي الزبير أحاديث، وكفى بأبي الزبير صدقاً أن يحدث عنه مالك، فإن مالكاً لا يروي إلا عن ثقة.

وقال: لا أعلم أحداً من الثقات تخلف عن أبي الزبير، وقد كتب عنه وهو في نفسه ثقة.

---

(٤٢) أبوسفيان هو طلحة بن نافع أبو سفيان الواسطي الإسكاف صدوق في الرابعة (ع) التقريب /٢٨٣/ وقد ذكر في معرفة النسخ والصحف الحديثية فقال الإسكافي» /١٥٧/ بزيادة ياء ولعله خطأ مطبعي وكانت له صحيفة ولا ندري هل هي صحيفة اليشكري أو غيرها. قال البزار: لم يسمع الأعمش من أبي سفيان شيئاً وقد روى عنه نحو مائة حديث، وإنما هي صحيفة عرفت. نقله ابن حجر في تهذيب التهذيب ٤/٢٢٤/ فهذه صحيفة أخرى.

وقال عثمان الدارمي: قلت ليحيى: فأبوالزبير؟ قال: ثقة. قلت: محمد بن المنكدر (١٣٠ أو ما بعدها) أحب إليك أو أبوالزبير؟ قال: كلاهما ثقتان.

وقال ابن سعد (٢٣٠): كان ثقة كثير الحديث إلا أن شعبة تركه لشيء زعم أنه رآه فعله في معاملة.

وقال ابن عون (١١٥هـ): ما أبو الزبير بدون عطاء بن أبي رباح.

قلت: أي أنهما سواء في المنزلة.

وقال ابن حجر: وثقة الجمهور.

وقال الذهبي: وقد عيب أبو الزبير بأمور لا توجب ضعفه المطلق، منها التدليس.

وقال ـ أيضاً ـ: ما توقف في الرواية عنه سوى شعبة، وقد روى عنه مثل أيوب، ومالك.

وقال يعقوب بن شيبة (٢٧٧هـ): ثقة صدوق، وإلى الضعف ما هو (يعني ليس ببعيد من الضعف).

وقال أبو حاتم والبخاري وأبو زرعة: لا يحتج به.

وقال المزي والذهبي: وقد أخرج البخاري في صحيحه لأبي الزبير مقروناً بغيره.

قلت: وقد أخرج البخاري لأبي الزبير في صحيحه مقروناً بغيره، ومنفرداً ببعض الحديث، وموثقاً له، كما سيأتي بيانه، ولم يأت في تاريخه عن أبي الزبير بشيء من الجرح أو التعديل.[٤٣]

وقال نعيم بن حماد (٢٢٨): سمعت ابن عيينه يقول: حدثنا أبوالزبير، وهو أبوالزبير، أي كان يضعفه.

---

(٤٣) وهذا يؤيد قول من قال: بأن سكوت البخاري عن الراوي يريد بذلك توثيقه، وذلك لأني لا أظن أن البخاري لا يعرف ما قاله عنه شعبة، ولكنه لما رآه غير مقنع في رد الاحتجاج به لم يورده في كتابه، وأما ما نقله العلماء عن البخاري أنه قال: لا يحتج به، فلا أعرف حتى الآن أين قال ذلك، وعدم الاحتجاج به في صحيحه لأنه كان يترك الرجل لأدنى كلام فيه.

وقد نقل عن شعبة أكثر من سبب لتركه لأبي الزبير:

فقد روى محمد بن جعفر المدائني عن ورقاء، قال: قلت لشعبة: لمَ تركت حديث أبي الزبير؟

قال: يزن ويسترجح في الميزان». [٤٤]

وروى أبو داود عن شعبة قال: لم يكن في الدنيا شيء أحب إلي من رجل يقدم من مكة، فأسأله عن أبي الزبير، قال: فقدمت مكة فسمعت من أبي الزبير (قلت: فالظاهر أنه تأخر في سفره لملاقاته). قال: فبينما أنا عنده إذ سأله رجل عن مسألة، فرد عليه، فافترى عليه، فقلت: تفتري ياأبا الزبير على رجل مسلم؟ قال: إنه أغضبني. قلت: ومن يغضبك تفتري عليه؟! لا رويت عنك أبداً. فكان شعبة يقول: في صدري لأبي الزبير أربعمائة حديث. [٤٥]

وروى أبو عمر الحَوْضي قال: قيل لشعبة: لم تركت أباالزبير؟ قال: رأيته يسيء الصلاة، فتركت الرواية عنه. [٤٦]

وعن سويد بن عبدالعزيز، قال: قال لي شعبة: لا تأخذ عن أبي الزبير، فإنه لا يحسن يصلي، ثم ذهب هو فأخذ عنه.

وقال عمر بن عيسى بن يونس عن أبيه: قال لي شعبة: لو رأيت أباالزبير لرأيت شرطياً بيده خشبة. فقلت: ما لقي منك أبو الزبير! [٤٧]

وقال هشام بن عبدالملك: سأل رجل معتمراً (١٠٦-١٨٧هـ) - وأنا عنده - فقال له: لِمَ لَمْ تحمل عن أبي الزبير؟ [٤٨] فقال: حذرني شعبة، فقال: لا تحمل عنه، فإني رأيته يسيء صلاته. ليت أني لم أكن رأيت شعبة. [٤٩]

---

(٤٤) وكذا رواه ابن أبي الجعد في مسنده برواية البغوي رقم (٣١) /٢٢/.

(٤٥) قلت: وقد ذكر ابن حجر وغيره في ترجمة شعبة أبا الزبير في جملة من روى عنه شعبة. التهذيب ٤/٣٤١/ وقال ابن عدي: وقد حدث عنه شعبة أحاديث أفراداً كل حديث ينفرد به رجل عن شعبة. تهذيب الكمال ١٢٦٨/٣/.

(٤٦ و٤٧) وكذا في الضعفاء الكبير للعقيلي ٤/١٣١/.

(٤٨) جاء في المطبوع «ابن الزبير».

(٤٩) الضعفاء الكبير للعقيلي ٤/١٣١/ وغيره.

وقال عبدالرحمن: قال لي شعبة: لعلك ممن تروي عن أبي الزبير؟! لقد سمعت منه مائة حديث ما حدثت منها بحرف.[٥٠]

وقـال نعيم بن حماد: سمعت هشيماً (١٨٣هـ) يقول: سمعت من أبي الزبير. فأخذ شعبة كتابي فمزقه.

فالأمور التي ذكر أن شعبة انتقدها على أبي الزبير، وترك الرواية عنه لأجلها أربعة:

١ ـ الافتراء على من أغضبه.
٢ ـ الاسترجاح في الوزن ـ وقد ردها ابن حبان لأنها ليست سبباً في ترك رواية الراوي.
٣ ـ إساءة الصلاة.
٤ ـ الشدة والقسوة.

فأما إساءة الصلاة، وعدم إحسانها فهو أمر نسبي، فلعل شعبة قاس الأمور على نفسه فقد كان هو من العباد المكثرين من الصلاة حتى رق جلده، ومن الذين يحسنون أداءها وليس كل من لا يكون على مثل شعبة في الصلاة مردود الرواية إذ ليس من المعقول أن يكون أبو الزبير التابعي الذي يعيش في مكة المكرمة لا يحسن الصلاة إلا إذا كان المقصود ما قلت.. والله أعلم.

وأما الشدة والقسوة والافتراء على من أغضبه، فيظهر أن أبا الزبير يتصف بذلك لسرعة الغضب، ويظهر ذلك فيه واضحاً إذا أزعجه إنسان، وبخاصة حين كبر في السن وجاوز الستين من العمر ـ كما ألمحت سابقاً أن شعبة قد تأخر في الذهاب للسماع من أبي الزبير ـ ولعل ذلك كان قليلاً فيه، ونادراً، ولذلك لم نر أحداً روى عنه ذلك إلا شعبة، ولهذا قال عيس بن يونس ما لقي فمنك أبوالزبير.

---

(٥٠) بل هو قد روى عنه، فعن أبي داود الطيالسي قال: سمعت شعبة يقول: حدثنا أبوالزبير عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: كنت في الصف الثاني يوم صلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ على النجاشي. سير الأعلام ٥/٣٨٣/ والحديث أخرجه البخاري تعليقاً قال أبوالزبير عن جابر ـ ووصله النسائي في الجنائز عن عمرو بن علي عن أبي داود الطيالسي عن شعبة به.

بل وجدنا اقرانه كيعلي بن عطاء يقول عنه: وكان أكمل الناس عقلاً، فمن ظهر منه شيء مرة لا يترك حديثه، ثم إن هذه أمور خاصة، وطباع شخصية لا تتعلق بالرواية، ولهذا رأينا شعبة نفسه لم يطعن في روايته للحديث، وهو الواسع الإطلاع.

قال ابن رجب الحنبلي ـ بعد أن ذكر ما أخذه شعبة على أبي الزبير: ولم يذكر عليه كذباً ولا سوء حفظ.(٥١)

قلت: ولا تدليس.

وقال ابن عيينة: كان أبوالزبير ـ عندنا ـ بمنزلة خبز الشعير إذا لم نجد عمرو بن دينار ذهبنا إليه. فهو عندهم خبز يؤكل.

وقال نعيم بن حماد: قال سفيان:(٥٢) جاء رجل إلى أبي الزبير، ومعه كتاب سليمان اليشكري ـ يعني عن جابر ـ رضي الله عنه ـ (وهو سليمان بن قيس البصري مات في حياة جابر، وكان قد جالسه، وكتب عنه صحيفة اشتهرت عنه، مات ما بين السبعين إلى الثمانين) فجعل يسأل أباالزبير، فيحدث بعض الحديث، ثم يقول: انظر كيف هو في كتابك، قال: فيخبره بما في الكتاب، فيحدث كما في الكتاب.(٥٣)

وقال أبو مسلم المستملي: حدثنا سفيان قال: جئت أباالزبير، أنا ورجل، وكنا إذا سألنا عن الحديث، فتعايى منه، قال: انظروا في الصحيفة كيف هو؟.(٥٤)

قلت: وكأني بسفيان الثوري، وابن عيينة كليهما لقياه بعد أن كبر،(٥٥) وضعف حفظه، فلذا كان يعتمد على الصحيفة أكثر من اعتماده على ما في ذاكرته، وما ذكره

---

(٥١) شرح علل الترمذي ٢٥٤/.

(٥٢) الظاهر في استعمال العلماء أنهم يطلقون اسم «سفيان» على الثوري، ويذكرون الآخر بـ «ابن عيينه» وهي قاعدة غير مطردة، وإنما هي أغلبية، فإن سفيان المراد هنا هو ابن عيينة.

(٥٣) وجاء في العقيلي: «فتجزئه كما في الكتاب» وهو خطأ مطبعي ١٣٢/٤.

(٥٤) وذكرها العقيلي في الضعفاء الكبير ١٣٢/٤.

(٥٥) ومما يؤيد ما ذكرت أن الثوري (٩٧ ـ ١٦١)هـ فيكون قد رأى أباالزبير بعد أن جاوز الستين من عمره رغم أنه طلب العلم وهو حدث كما قال الوليد بن مسلم: رأيته بمكة يستفتى ولما يخط وجهه بعد (تهذيب التهذيب

سفيان يدل على أنه لم يكن يحدث من حفظه لعلمه أنه كبر، فنسي، ولم يعد كما كان في سن الشباب، وهذا يدل على دقة ما يرويه حتى لا يقع في الأوهام، والأغلاط فرحمه الله ـ كم كان دقيقاً.

إضافة إلى ذلك يدل على أنه لم يكن يروى من صحيفة اليشكري إلا ما كان يحفظه، وكان قد سمعه من جابر، يدل على ذلك أنه كان يبدأ بالحديث، فإذا تعسر عليه تذكره قال لهم انظروا كيف هو في الصحيفة.

وقال محمد بن يحيى العدني (٢٤٣) عن ابن عيينة قال:

«ما تنازع أبوالزبير، وعمرو بن دينار قط عن جابر ـ رضي الله عنه ـ إلا زاد عليه أبوالزبير.»[٥٦] قلت: وهذا يفيد:

١ ـ تذاكر الحديث بين عمرو وأبي الزبير، مما يدل على مكانة أبي الزبير عند عمرو.

٢ ـ زيادة حفظ أبي الزبير، وقد تقدم ذكر قول عطاء: إن أبا الزبير كان أحفظنا للحديث. وقد لاحظت في الأحاديث التي جمعتها من رواية أبي الزبير أمثلة على زيادة أبي الزبير في الرواية على عمرو، فيثبته عمرو في الزيادة، ويقره عليها ويشهد له بالحفظ.

وقال يونس بن عبدالأعلى: سمعت الشافعي (٢٠٥) وقد احتج عليه رجل بحديث عن أبي الزبير فضعفه وقال: أبوالزبير يحتاج إلى دعامة.

قلت: ولعل الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ تبع في تضعيفه له شعبة.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن أبي الزبير، فقال: يكتب حديثه ولا يحتج به وهو أحب إلي من أبي سفيان.

---

= ٤/١١١٥/) أما ابن عيينة (١٠٧ ـ ١٩٨هـ) فيكون أخذه عن أبي الزبير بعد أن بلغ السبعين من عمره، وفي التاريخ الصغير للبخاري: قال سفيان: جلست عنده سنة ثلاث وعشرين /١٤٥/ط الهند، والظاهر أنه ابن عيينة، ويحتمل أن يكون الثوري، وما استنتجته صحيح.

(٥٦) أكثر الكتب المطبوعة اسقطت «أبي» من أبي سفيان، فأصبح الكلام: أحب إلى من سفيان وقد وقع على الصحيح في «تهذيب الكمال» وغيره، وذلك لأنه لا يقارن بين شيخ وتلميذه، وإنما يقارن بين اثنين من طبقة واحدة، فأبو سفيان شريك أبي الزبير في الرواية عن جابر ـ رضي الله عنه.

قال: وسألت أبا زرعة عن أبي الزبير؟ فقال: روى عنه الناس. قلت: يحتج بحديثه؟

قال: إنما يحتج بحديث الثقات.

قلت: فهما يريان حديثه مما يقبل في الاعتبار، أما إذا انفرد فلا، ولعلهما وافقا شعبة في ذلك.

وقال الإمام الترمذي:

ذكر عن شعبة أنه ضعف أبا الزبير المكي، وعبدالملك بن أبي سليمان و. . . .

ثم حدث شعبة عمن هو دون هؤلاء في الحفظ والعدالة.[٥٧]

قال: وقد ثبت عن غير واحد من الأئمة حدثوا عن أبي الزبير و. . .[٥٨]

وقال أحمد ـ في رواية ابن هانىء عنه ـ: هو حجة أحتج به.[٥٩]

وقال الذهبي عنه: الحافظ المكثر، الثقة المتقن.

وقال: هو من أئمة العلم، اعتمده مسلم، وروى له البخاري متابعة.

وقد ذكر أبو حاتم بن حبان أن أبا الزبير ممن سكن المدينة مدة، ومكة زماناً، وحديثه عند أهل المصريين معاً.[٦٠]

قلت: ولعله سكن المدينة بعد وفاة جابر ـ رضي الله عنه ـ لا قبل ذلك.

خلاصة القول في أبي الزبير:

أنه أحفظ الرواة عن جابر.

وروى عنه مالك وأيوب فلو كانا يضعفانه لما رويا عنه.

ووثقه علي بن المديني ويحيى بن معين والنسائي وابن حبان والساجي وابن سعد وابن عون والذهبي.

---

(٥٧) العلل في آخر السنن ٥/٤١١/.　　(٥٨) العلل ٥/٤٤١/.

(٥٩) شرح العلل لابن رجب الحنبلي /٢٥٦/ وفي العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد رواية المروذي وغيره. رقم (١٨١) قلت له: يحتج بحديث أبي الزبير؟ فقال: أبو الزبير يروى عنه ويحتج به /١١١/.

(٦٠) مشاهير علماء الأمصار /٦٧/.

ونسب ابن حجر توثيقه إلى الجمهور.

ـ وجعله الإمام أحمد ويعقوب بن شيبة من درجة راوية الحديث الحسن وفي رواية وثقة.

ـ وضعفه الشافعي وابن أبي حاتم وأبو زرعة وجعلوا حديثه مما يعتبر به.

ـ وترك حديثه شعبة لأمور خاصة لا تقدح بصدقه وضبطه.

## تدليس أبي الزبير:

قال ابن حجر: وثقة الجمهور، وضعفه بعضهم لكثرة التدليس، وغيره.

وقال العلائي: مشهور بالتدليس.

وقال أيضاً: ولهذا توقف جماعة من الأئمة عن الاحتجاج بما لم يروه الليث عن أبي الزبير عن جابر ـ رضي الله عنه ـ وفي صحيح مسلم عدة أحاديث مما قال فيها أبوالزبير عن جابر، وليست من طريق الليث، وكأن مسلماً ـ رحمه الله ـ اطلع على أنها مما رواه الليث عنه، وإن لم يروها من طريقه ـ والله أعلم.[٦١]

وذكره ابن أبي حاتم في كتابه «المراسيل».[٦٢]

وقال الذهبي: وأما أبو محمد بن حزم، فإنه يرد من حديثه ما يقول فيه: عن جابر ـ رضي الله عنه ـ لأنه عندهم ممن يدلس.

ثم قال الذهبي: وفي صحيح مسلم عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبوالزبير السماع عن جابر ـ رضي الله عنه ـ وهي من غير طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء، من ذلك:

ـ «لا يحل لأحد حمل السلاح بمكة».[٦٣]

ـ وحديث «رأى عليه الصلاة والسلام امرأة، فأعجبته، فأتى أهله زينب ـ رضي الله عنها».[٦٤]

---

(٦١) جامع التحصيل للعلائي /١٢٦/. (٦٢) المراسيل /١٩٣/.

(٦٣) لفظه عند مسلم «لا يحل لأحدكم أن يحمل بمكة السلاح» (١٣٥٦) ٢/٩٨٩/.

(٦٤) عند مسلم رقم (١٤٠٣) وليس فيه «فأعجبته» ٢/١٠٢١/.

ـ وحديث تجصيص القبور[٦٥] وغير ذلك.

وقال الذهبي: وقال غير واحد: هو مدلس، فإذا صرح بالسماع فهو حجة.

وذكره الإمام ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في المرتبة الثالثة من مراتب الموصوفين بالتدليس، وهي المرتبة التي خصصها لمن أكثر التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبله.

قال: محمد بن مسلم بن تدرس المكي أبوالزبير من التابعين، مشهور بالتدليس، ووهم الحاكم في كتابه «علوم الحديث» فقال في سنده: وفيه رجال غير معروفين بالتدليس، وقد وصفه النسائي وغيره بالتدليس». [٦٦]

وقد حكى الليث بن سعد (١٧٥هـ) الطعن في روايته، وذلك فيما روى سعيد بن أبي مريم (٢٢٤) قال: حدثنا الليث، قال: قدمت مكة،[٦٧] فجئت أبا الزبير، فدفع إلي كتابين، وانقلبت بهما، ثم قلت ـ في نفسي ـ لو عاودته، فسألته: أسمع هذا كله من جابر؟! فرجعت، فسألته. فقال: منه ما سمعته، ومنه ما حدثت عنه، فقلت: أعلم لي ما سمعت، فأعلم لي على هذا الذي عندي.[٦٨]

قال أبو محمد بن حزم ـ استناداً لما رواه الليث ـ:

«فلا أقبل من حديثه إلا ما فيه «سمعت جابراً» وأما رواية الليث عنه، فأحتج بها مطلقاً لأنه ما حمل عنه إلا ما سمعه من جابر».[٦٩]

---

(٦٥) أما هذا الحديث ففيه تصريح أبي الزبير بسماعه من جابر فلا يورد على مسلم وهو عنده في الجنائز رقم (٩٧٠) ٢/٦٦٧/ قلت: وقد وجدت لجابر عند مسلم تسعة ومائتا حديث (٢٠٩) عن أبي الزبير منها (١٣٧) حديثاً صرح بالسماع في (٦٨) حديثاً، وقد شاركه عن جابر غيره من التابعين في (٢٩) حديثاً، وورد عن طريق الليث منها (١٢) حديثاً والأحاديث التي وردت معنعنة تبلغ (٣١) حديثاً الذي له شاهد منها عند مسلم (١٩) حديثاً والتي ليس له شاهد تبلغ (١٣) حديثاً، ويحتاج الباحث أن يفتش هل لهذه الأحاديث شواهد عند غيره، فتكون ثابتة أم لا؟ ذكر هذه الأحاديث في ميزان الاعتدال ٤/٣٩/.

(٦٦) تعريف أهل التقديس /١٠٨/.

(٦٧) كان قدومه سنة ثلاث عشرة ومائة. المعرفة والتاريخ ١/١٦٦/.

(٦٨) ورواه العقيلي ٤/١٣٣/ والمعرفة والتاريخ ليعقوب ١/١٦٦/.

(٦٩) المحلى ١٠/٩٩/ وذكره أيضاً ابن عدي ٦/٢١٣٦/.

قال الذهبي: وعمدة ابن حزم حكاية الليث، ثم هي دالة على أن الذي عنده إنما هو مناولة، فالله أعلم أسمع ذلك منه أم لا؟!

قلت: وهذه الحكاية لا تفيد أنه كان يدلس في الحديث، وذلك أن عادة طلبة العلم ـ كانت ـ أنهم يأخذون أصول الشيخ لينسخوها، ثم يردوها إليه، وذلك لقراءتها على الشيخ بعد ذلك، وغاية ما تفيد:

أن أبا الزبير كان عنده حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ مكتوباً، وكان من الحفظ والاتقان بحيث يستطيع أن يميز، ويفرق بين ما سمعه، وبين ما لم يسمعه رغم أن الليث رآه بعد ما كبر سنه، وجاوز الستين أو كان فيها.

## ما يدل على تدليس أبي الزبير:

نعم: الذي يدل على تدليسه: ما رواه الترمذي في فضائل القرآن، قال: حدثني هريم بن مسعر، أخبرنا الفضيل بن عياض، عن ليث عن أبي الزبير، عن جابر ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان لا ينام حتى يقرأ (آلم تنزيل.. وتبارك الذي بيده الملك).

ثم قال الترمذي: هذا حديث رواه غير واحد عن ليث بن أبي سليم مثل هذا.

وروى زهير قال: قلت لأبي الزبير: سمعت من جابر هذا الحديث؟.

فقال أبو الزبير: إنما أخبرنيه صفوان، أو ابن صفوان.

وكأن زهيراً أنكر أن يكون هذا الحديث عن جابر ـ رضي الله عنه ـ ثم قال الترمذي حدثنا هريم بن مسعر، أخبرنا الفضيل عن ليث عن أبي الزبير عن جابر ـ عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ نحوه.[٧٠]

---

(٧٠) جامع الترمذي ٤/٢٣٩/ ورواه الإمام أحمد في المسند ٣/٣٤٠/ وفي العلل رقم (٥٢٥) /٢٥٧/ ورواه النسائي في عمل اليوم والليلة رقم (٧٠٧ و٧٠٨) /٤٣٢/ والبخاري في الأدب المفرد والدارمي ٢/٤٥٥/ وابن أبي شيبة والحاكم وقال: صحيح.

وابن السني رقم (٦٨٠) كلهم من طريق ليث بن أبي سليم وهو ضعيف، وتابع ليث بن أبي سليم المغيرة بن مسلم عند النسائي في عمل اليوم والليلة رقم (٧٠٦) /٤٣١/ وتابعه أيضاً زهير بن أبي خيثمة عند النسائي رقم (٧٠٩) /٤٣٢/ في عمل اليوم والليلة ولكن جعل عن صفوان عن جابر، وهو كذلك عند أبي عبيد في

وقال في الدعوات رقم (٣٤٥٦): حدثنا هشام بن يونس الكوفي، أخبرنا المحاربي عن ليث عن أبي الزبير عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: كان النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لا ينام حتى يقرأ (تنزيل.. السجدة..) و (تبارك).

قال: وهكذا روى الثوري، وغير واحد هذا الحديث عن ليث عن أبي الزبير عن جابر ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ نحوه.

قال الترمذي: وروى زهير هذا الحديث عن أبي الزبير قال: قلت له: سمعته من جابر. قال: لم أسمعه من جابر إنما سمعته من صفوان، أو ابن صفوان قال: وقد روى شبابة عن مغيرة بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر نحو حديث ليث.(٧١)

أقـــــــول:

١ ـ إذا قبلنا هذه الرواية، فأبو الزبير قد أحال إلى ثقة، فهو إذا دلس، إنما يدلس عن الثقات، فيقبل حديثه، ولو عنعنه، مثله في ذلك مثل الثوري وابن عيينة.

٢ ـ الحكاية رواها الترمذي منقطعة فقال: وروى زهير [وهو ابن معاوية بن حُدَيْج الجعفي أبو خيثمة (١٧٢)هـ] وهو ثقة ثبت، لكنا لا نعلم من رواها عنه.(٧٢)

٣ ـ سياق الترمذي لهذه الحكاية يوحي بضعفها عنده، فهو روى الحديث بإسناد ثم قال بعده: هذا حديث رواه غير واحد عن ليث بن أبي سليم مثل هذا. وقال: ورواه مغيرة بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر نحو هذا.

ثم بعد أن ذكر الترمذي القصة أعاد الإسناد تأكيداً لثبوته عنده، ثم قال: كأن زهيراً أنكر أن يكون هذا الحديث عن أبي الزبير عن جابر.

---

فضائل القرآن (ق ٦٥) كما في هامش عمل اليوم والليلة /٤٣٢/ قال: وقد أخرجه ابن الضريس (ق ١٠٨) من طريق ليث عن محمد بن جابر عن جابر».

(٧١) جامع الترمذي ٥/١٤٠ ـ ١٤١/.

(٧٢) ذكر إسنادها النسائي في عمل اليوم والليلة قال: أخبرنا أبو داود قال: حدثنا الحسن قال: حدثنا زهير... وأبوداود وهو الإمام صاحب السنن والحسن أظنه: ابن موسى الأشيب وهو ثقة، فيكون الإسناد صحيحاً.

فكل ذلك يؤكد ما قلته في أنه يشكك في صحتها ثم أتى بما يثبت أن هذه الرواية ثابتة عن أبي الزبير من غير رواية ليث بن أبي سليم ـ وهو ضعيف ـ فيثبت الحديث عن أبي الزبير، ويبقى تدليس أبي الزبير فيها.

قلت: والتدليس أمر قد شهر به كثير من رواة الحديث، وقد فصل العلماء وبين المدلسين فقبلوا قوماً، وردوا آخرين، ولعل من أجمع ما كتب في التدليس والمدلسين كتاب «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» للحافظ صلاح الدين خليل كيكلدي العلائي (٧٦١هـ).

ومما قاله فيه:

«والذي ينبغي أن ينزل قول من جعل التدليس مقتضياً لجرح فاعله، على من أكثر التدليس عن الضعفاء، وأسقط ذكرهم تغطية لحالهم، وكذلك من دلس اسم الضعيف حتى لا يعرف».[٧٣]

وقال: «فمن عرف منه أنه لا يدلس إلا عن ثقة كسفيان بن عيينة قبل ما قال فيه «عن» واحتج به، ومن عرف بالتدليس عن الضعفاء كابن إسحاق، وبقية، وأمثالهما لم يحتج في حديثه إلا بما قال فيه: حدثنا وسمعت، وهذا هو الراجح».[٧٤]

وقال ابن رجب الحنبلي: وقد ذكر أصحاب مالك: أن المرسل يقبل إذا كان مرسله ممن لا يروي إلا عن الثقات.

وقد ذكر ابن عبدالبر ما يقتضي أن ذلك إجماع، فإنه قال: كل من عرف بالأخذ عن الضعفاء، والمسامحة في ذلك لم يحتج بما أرسله تابعاً كان أو من دونه، وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة، فتدليسه ومرسله مقبول».[٧٥]

وقالوا: لا يقبل تدليس الأعمش لأنه إذا وقف أحال على غير مليء ـ يعنون على غير ثقة.

---

(٧٣) جامع التحصيل /١١٤/.

(٧٤) السابق /٨٩/.

(٧٥) التمهيد لما في الموطأ في المعاني والأسانيد ١/ ٣٠/.

قالوا: «ويقبل تدليس ابن عيينة لأنه إذا وقف أحال على ابن جريج ومعمر ونظرائهما».[٧٦]

ومن أجل أن نعرف مدى صحة الدعوى بتدليس أبي الزبير في روايته عن جابر، قمت بجمع الرواة عن جابر في الكتب الستة كما في تحفة الأشراف، فكانوا ثمانية وتسعين راوياً، الضعفاء منهم: ثمانية عشر راوياً؛ فإذا كان أبوالزبير يريد أن يدلس عن جابر ويروي الحديث عن هؤلاء الضعفاء، فهم أصلاً غير مكثرين في الرواية عن جابر، فهل يعقل أن يترك كل أولئك الثقات فلا يروي عنهم، ويروي عن هؤلاء الضعفاء المقلين فيدلس عنهم! وهم:

١ - إبراهيم بن عبدالرحمن القرشي. قال ابن حجر: مقبول من الثالثة.
٢ - الحارث بن رافع الجهني. قال ابن حجر: مقبول من الثالثة.
٣ - سعيد بن زياد الأنصاري المدني. قال ابن حجر: مجهول من السادسة.
٤ - سلمة المكي. قال ابن حجر: مقبول من الرابعة.
٥ - شهر بن حوشب الأشعري المدني، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن صدوق كثير الإرسال والأوهام. من الثالثة (١١٢) (بخ م ٤).
٦ - عبدالله بن محمد الهاشمي. وهو عند أحمد أيضاً وله عنه حوالي (٣٠) حديثاً: صدوق في حديثه لين، ويقال تغير بأخرة في الرابعة.
٧ - عبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري. وهو عند أحمد أيضاً وله عنه حديث واحد: مقبول من الثالثة.
٨ - عقيل بن جابر الأنصاري. وهو عند أحمد أيضاً وله عنه حديثان: مقبول من الرابعة.
٩ - عمرو بن أبان الأموي. وهو عند أحمد أيضاً وله عن أربعة أحاديث: مقبول من الخامسة.

(٧٦) السابق ١/٣١/.

١٠ ـ عمرو بن جابر الحضرمي . وهو عند أحمد أيضاً وله عنه سبعة أحاديث: ضعيف شيعي ، من الرابعة .
١١ ـ عيسى بن جارية الأنصاري المدني . وهو عند أحمد أيضاً وله عنه أربعة أحاديث : فيه لين من الرابعة .
١٢ ـ الفضل بن مبشر الأنصاري المدني أبوبكر: مشهور بكنيته : فيه لين من الخامسة (بخ ق) .
١٣ ـ مهاجر بن عكرمة القرشي : مقبول من الرابعة (د. ت . س) .
١٤ ـ نبيح بن عبيد الله العَنَزي . وهو عند أحمد أيضاً وله عنه أربعة عشر حديثاً : مقبول من الثالثة .
١٥ ـ يزيد بن نعيم الأسلمي : مقبول من الخامسة .
١٦ ـ أبو عبيدة بن محمد العنسي . مقبول من الرابعة .
١٧ ـ أبو عياش المصري . وهو عند أحمد أيضاً ـ وله عنه حديث واحد : مقبول من الثالثة .

هذا وقد جمعت أيضاً الرواة عن جابر في مسند الإمام أحمد ، فوجدت عددهم يبلغ ثمانية ومائة راو.

والضعفاء فيهم إضافة لما سبق :

١ ـ الذبال بن حرملة . وثقه ابن حبان .
٢ ـ عقبة بن عبدالرحمن بن جابر. لا تصح روايته عن جابر.
٣ ـ عبدالرحمن بن رافع . ضعيف من الرابعة .
٤ ـ عقيل بن جابر. مقبول من الرابعة .
٥ ـ عمرو بن عبدالرحمن بن جرهد . فيه نظر.
٦ ـ محمد بن عقيل بن أبي طالب . مقبول من الثالثة .
٧ ـ ماعز التميمي . غير معروف ، وذكره ابن حبان في الثقات .
٨ ـ محمود بن عبدالرحمن بن عمرو بن الجموح . فيه نظر.
٩ ـ أبو سمية عن جابر. مقبول من الرابعة .

١٠ ـ أبو صالح .      مولى طلحة أو أم سلمة مقبول من الثالثة .[٧٧]

فهؤلاء هم الضعفاء الذين رووا عن جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ وأكثرهم من طبقة دون طبقة أبي الزبير، وكلهم على الإطلاق مقلون في الرواية عن جابر، ولا أظن أبا الزبير يترك كل الثقات الذين رووا عن جابر، ويأخذ هذه الأحاديث الكثيرة التي رواها عن جابر عن هؤلاء الضعفاء فيدلسها عنهم، ولو جمعت أحاديثهم كلها المروية عنهم لم تأت عُشْر ما روى أبو الزبير عن جابر.

ولذا مازلت أشكك في دعوى تدليس أبي الزبير عن جابر. إلا ما ثبت بالدليل القاطع كالحديث السابق.

وأبو الزبير المكي الذي جعله الإمام ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين أحسن حالاً، وأعلى مقاماً، وأحفظ حديثاً، وأتقن حفظاً، وأوثق حالاً من كثير من الرواة الذين وضعوا في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، بل هو أفضل ممن جعل في المرتبة الأولى من المدلسين مثل «عبدربه بن نافع الحناط (الذي قيل فيه: صدوق في حفظه شيء، وقال يحيى بن سعيد: لم يكن بالحافظ، ولم يرض أمره، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ولم يكن بالمتين وقد تكلموا في حفظه) انظر ميزان الاعتدال ٢/٥٤٤/ ». وكعبدالله بن عطاء الطائفي. وغيره.

وهو أحسن حالاً من «يحيى بن أبي كثير، وسليمان بن مهران الأعمش، والحسن البصري، والحكم بن عتيبة الفقيه الكوفي، وعمرو بن دينار. الذين وضعهم ابن حجر والعلائي في المرتبة الثانية رغم أنهم وصفوا بتدليس لم يوصف به أبو الزبير المكي ولمن راجع كتب الرجال علم حقيقة الحال، فقبول عنعنة هؤلاء المذكورين وغيرهم تقتضي بقبول عنعنة أبي الزبير من باب أولى، ولذا عندما نرى الإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ قد قبل عنعنة أبي الزبير، فإنما كان يسير على قواعد أهل الحديث، ويطبقها في صحيحه، وهو دقيق في هذا، ولم يأت بشيء غريب أو شاذ.

(٧٧) الحكم على هؤلاء الرجال أخذ من تقريب التهذيب، وتعجيل المنفعة.

رغم أن اتهامه بالتدليس غير مقبول عندي كثيراً وذلك لأمور:

الأول : أنه كان في التابعين، ولم يكن من مذهبهم التدليس إلا عن الثقات، ولهذا نجد الحاكم ـ رحمه الله تعالى ـ يجعل التابعين كلهم في المرتبة الثانية، أقصد ممن يقبل تدليسه، حيث قال: فإنهم كانوا لا يدلسون إلا عن ثقة، ولم يكن غرضهم في الرواية إلا أن يدعوا إلى الله ـ عز وجل ـ فأما غير التابعين فأغراضهم مختلفة.

وقال ابن قيم الجوزية: وأبو الزبير ـ وإن كان فيه تدليس، فليس معروفاً بالتدليس عن المتهمين والضعفاء بل تدليسه من جنس تدليس السلف، لم يكونوا يدلسون عن متهم ولا مجروح، وإنما كثر هذا النوع من التدليس في المتأخرين» زاد المعاد ٢ / ٣٢٧ /

وهذا يؤكد ما سبق من أنه على فرض الحكم عليه بالتدليس فهو ممن تقبل عنعنته ولا ترد.

الثاني: أنه كان من أهل الحجاز وليس التدليس مذهبهم قال الحاكم في معرفة علوم الحديث: «أهل الحجاز والحرمين ومصر والعوالي ليس التدليس من مذهبهم». / ١١١ /

الثالث: ينظر إلى عنعنة أبي الزبير من حيث وجودها في صحيح مسلم، بل في صحيح البخاري كما أشرت إلى ذلك، ومن كان بهذه المثابة، فأحاديثه المخرجة في الصحيحين أو في أحدهما لا يجوز أن يتطرق الشك إلى صحتها لأن صاحبي الصحيحين إنما أخرجوا ما صح وتركوا غيره، وهذا أمر يعرفه أهل الفن مبثوثاً في كتب أهل العلم، فلا يجوز لأحد أن يضعف حديثاً فيه مدلس إن كان الحديث في أحد الصحيحين، فليحذر طلبة العلم من الجرأة على كتابين أجمعت الأمة على صحة ما فيهما فيكون فاسقاً بخرقه لإجماعها، وادعائه ضعف أحاديث فيهما. أسأل الله السلامة والعافية.[78]

---

(٧٨) يقول الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في الباعث الحثيث:

«الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، وممن اهتدى بهديهم، وتبعهم على بصيرة من الأمر:

وقـال الحـافظ قطب الدين الحلبي: أكثر المعنعنات في الصحيحين منزلة السماع يعني إما لمجيئها من وجه آخر بالتصريح أو لكون المعنعن لا يدلس إلا عن

---

أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث نفسه فلم يخالف أحد فيها، فلا يهولنك إرجاف المرجفين، وزعم الزاعمين أن في الصحيحن أحاديث غير صحيحة، وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها، وانقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم، واحكم على بينة، والله الهادي إلى سواء السبيل /٣٥/.

قال الحافظ ابن الصلاح في شرح مسلم /٨٥/ ونقله عنه الإمام النووي مقراً له ومؤيداً /١/١٩/: جميع ما حكم مسلم بصحته في هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر، وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه، وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه في الإجماع.

فانـظر إلى قوله الأخير يتبين لك أن قصدهم بتلقي الأمة بالقبول، إجماعها على ذلك وقال إمام الحرمين الجويني (٤٧٨هـ): «لإجماع علماء المسلمين على صحتهما».

وقـد نقـل الإجمـاع أيضـاً الحافظ ابن طاهر المقدسي قال الحافظ ابن حجر في النكت على ابن الصلاح (١/٣٨٠) وسبق ابن طاهر إلى القول بذلك جماعة من المحدثين كأبي بكر الجوزقي وأبي عبيدالله الحميدي بل نقله ابن تيمية عن أهل الحديث قاطبة.

قال ابن تيمية «جمهور متون الصحيحين متفق عليها بين أئمة الحديث تلقوها بالقبول وأجمعوا عليها، وهم يعلمون علماً قطعياً أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قالها» الفتاوى ١/٢٥٧/.

وقال: ومن الصحيح ما تلقاه بالقبول والتصديق أهل العلم بالحديث كجمهور أحاديث البخاري ومسلم فإن جميع أهل العلم بالحديث يجزمون بصحة جمهور أحاديث الكتابين، وسائر الناس تبع لهم في معرفة الحديث فإجماع أهل العلم بالحديث على أن هذا الخبر صدق كإجماع الفقهاء على أن هذا الفعل حلال أو حرام أو واجب، وإذا أجمع أهل العلم على شيء فسائر الأمة تبع لهم فإجماعهم معصوم لا يجوز أن يجمعوا على خطأ» مجموع الفتاوى ١٨/١٧/.

وممن حكى الإجماع: الحافظ أبو نصر الوائلي السجزي (٤٤٤هـ) قال: «أجمع أهل العلم الفقهاء وغيرهم على أن رجلاً لو حلف بالطلاق أن جميع ما في كتاب البخاري مما روي عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قاله لا شك فيه أنه لا يحنث والمرأة بحالها في حبالته. علوم الحديث /٣٨ ـ ٣٩/.

وقال أبو اسحاق الاسفراييني:

«وأهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها» نقله السخاوي في شرح الألفية ١/٥٠/.

والكلام في هذا كثير اقتصرت على أشهر الأقوال خشية الإطالة.

وانظر في ذلك تدريب الراوي ١/١٣١ ـ ١٤٣/ والمرقاة شرح المشكاة ١/١٦/ وحجة الله البالغة ١/١٠١/

ثقة، أو بعض شيوخه أو لوقوعها من جهة بعض النقاد المحققين سماع المعنعن لها»[79].

وقال الإمام النووي في مقدمة شرحه لمسلم:

«واعلم أن ما كان في الصحيحين عن المدلسين بعن أو نحوها، فمحمول على ثبوت السماع من جهة أخرى»[80].

وكذا قال ذلك العراقي في التقييد والإيضاح[81].

وقال النووي في التقريب، والسيوطي في شرحه التدريب: (وما كان في الصحيحين وشبهها) من الكتب الصحيحة (عن المدلسين بعن فمحمول على ثبوت السماع) له (من جهة أخرى) وإنما اختار صاحب الصحيح طريق العنعنة على طريق التصريح بالسماع لكونها على شرطه دون تلك»[82].

وقال الحافظ ابن التركماني:

«إخراج مسلم لحديثه (أي المدلس الذي لم يصرح بالسماع) هذا في صحيحه دليل على أنه ثبت عنده أنه متصل، وأنه لم يدلس فيه»[83].

وقال السيوطي في ألفيته:

وما أتانا في الصحيحين بعن فحمله على ثبوته قمن[84]

---

والحطة /٥٥/ ومقدمة السراج الوهاج /١٩/ وتهذيب الأسماء واللغات ١/٧٣/ ومحاسن الاصطلاح /١٠١/ ومقدمة ابن الصلاح /٤١ ـ ٤٤/ وجامع الأصول ١/٤٢/ وغير ذلك من الكتب التي تعرضت لهذه المسألة.

وأظن أن الذي بدأ في التفتيش عن أحاديث الصحيحين، وضعف بعضاً منها قد سن سنة سيئة حتى وجدنا اليوم بعض الطلبة المبتدئين يخوضون في البحث عن أحاديث في الصحيحين، فيضعفونها، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

(٧٩) فتح المغيث ١/١٧٦/ نقله السخاوي عن كتاب الحلبي «القدح المعلى في الكلام على بعض أحاديث المحلى. .

(٨٠) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١/٣٣/

(٨١) التقييد والإيضاح /٤٤٢/

(٨٢) تدريب الراوي ١/٢٣٠/

(٨٣) الجوهر النقي ٣/٣٢٧/

(٨٤) ألفية السيوطي /٦/

فإذا جاء حديث من أحاديث أبي الزبير عند مسلم، فهو صحيح على القولين، القول بتدليسه، أو بعدم القول بذلك.

ثم إضافة إلى هذا فإن السلف الصالح لم يكونوا ملتزمين بذكر طريق التحمل كما التزمه من بعدهم من الرواة، وهذا ما نلحظه في كتب السنة كلها، فنجد الشيوخ المتأخرين يذكرون طريق التحمل بحدثني أو حدثنا أو أخبرني أو أخبرنا أو قال، وأما من قبلهم من الشيوخ المتقدمين، فنجد أن أكثرهم يذكر الرواية بالعنعنة، وهذا واضح جداً في أسانيد الحديث، وهم لذلك قد ينشطون أحياناً، فيذكرون السماع، وأحياناً ينقلونه بلفظ «عن» وهذا ينطبق على أحاديث أبي الزبير، فإننا نجد أن بعض الرواة يرويها عنه بعن، وبعضهم يقول فيها أنه سمع جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما.

ومن ذلك:

ـ قال الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ: حدثنا أبوبكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا على بن مسهر عن ابن جريج عن أبي الزبير، عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: طاف رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بالبيت في حجة الوداع على راحلته يستلم الحجر بمحجنه لِأَنْ يراه الناس، وليشرف، وليسألوه، فإن الناس غشوه».

قال: وحدثنا علي بن خشرم، أخبرنا عيسى بن يونس عن ابن جريج ح.

وحدثنا عبد بن حميد، أخبرنا محمد (يعني ابن بكر)، قال: أخبرنا ابن جريج، أخبرني أبوالزبير أنه سمع جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ يقول:

طاف النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في حجة الوداع على راحلته بالبيت، وبالصفا والمروة ليراه الناس وليشرف، وليسألونه، فإن الناس غشوه.[٨٥]

فقد بين علي بن خشرم وعبد بن حميد في روايتهما عن عيسى بن يونس ومحمد بن أبي بكر أن أبا الزبير أخبر ابن جريج بأنه سمع جابراً يقول الحديث، بينما جاء في

(٨٥) صحيح مسلم في الحج رقم (١٢٧٣) ٢/ ٩٢٦ ـ ٩٢٧/ وغَشُوه: أي ازدحموا عليه وكثروا.

رواية ابن أبي شيبة عن ابن مسهر بالعنعنة، فهذا إما أن يكون من قبل ابن جريج أو من أبي الزبير، فتارة ذكر الحديث بالسماع، وتارة أخرى ذكرها بالعنعنة، ولهذا أمثلة كثيرة في صحيح مسلم[٨٦] فضلاً عن غيره من كتب السنة المطهرة، ولهذا فأرى أن عنعنة أبي الزبير تحمل على السماع، والله أعلم.

**الأمـر الـرابـع**: إن الإمام الدارقطني في كتابه الإلزامات «ألزم الإمام مسلم بإخـراج أحـاديث لم يخـرجهـا في صحيحه من طريق أبي الزبير عن جابر قال الدارقطني: وترك أيضاً أحاديث من رواية الثقات عن أبي الزبير عن جابر، وأحاديث من رواية ابن جريج والثوري وغيرهما، وهذا من رسمه».

وأجاب الحافظ ابن مسعود الدمشقي عن هذا الإلزام بقوله: «وأما حديث أبي الزبير عن جابر، فلا أعلم ترك حديثاً واحداً من رواية الإثبات ابن جريج وغيره إلا أخـرجـه حديثاً معلولاً، أو حديثاً أخرجه من طريق أخرى من غير حديث جابر، فاستغنى عنه[٨٧]

فالإمام الدارقطني، وأبومسعود الدمشقي لم يريا أبا الزبير مدلساً ولم يشيرا إلى ذلك لا من قريب ولا من بعيد، بل اعتبرا هذا الإسناد صحيحا لاشك فيه.

وكذا الدارقطني لم يذكره في مصنفه في المدلسين[٨٨] فكأنه يخالف النسائي في دعوى التدليس.

**الأمـر الخامس**: إني لم أر أحدًا رماه بالتدليس ممن تلقى عنه العلم أو ممن

---

(٨٦) انظر في صحيح مسلم الأحاديث ذات الأرقام التالية: (٨٢ـ٥١٨ـ٩٨٨ـ١٠٦٣ـ١٠٨٤ـ١٢١٣ـ١٢٧٣ـ١٣١٨ـ١٣١٩ـ١٥٣٦ـ١٥٥٢ـ١٥٥٤ـ١٥٦٥ـ١٦٠٨ـ١٨٥٦ـ١٩٩٨ـ٢٠١٨ـ٢٠٥٩ـ٢٠٩٩ـ٢١١٦ ـ ٢٢٢٢ ـ ٢٢٦٨ ـ ٢٨١٣ ـ ٢٨٣٥) ـ فهذه أحاديث رويت من أكثر من طريق في بعضها بلفظ السماع، وفي بعضها الآخر بالعنعنة.

(٨٧) قلت، وكلام الدمشقي غير مسلم بل هناك أحاديث صحيحة رواها أبو الزبير ورواها عنه الثقات ولم يخرجها مسلم في صحيحه، وإنما يجاب بأن مسلمًا لم يلتزم بإخراج كل صحيح مكتفياً بما أخرجه من الصحيح. وكلامه من جواب الحافظ أبي مسعود الدمشقي على الدارقطني (ل ١١) (نقله في تنبيه المسلم/٢٢..

(٨٨) طبقات المدلسين للدارقطني / ٤٥.

بعدهم، والإمام ابن حجر لم يجد أقدم من النسائي وصف أبا الزبير بالتدليس، فلذا ذكره، ولو علم من السابقين من وصفه بذلك لبين.

قال النسائي: ذكر المدلسين: الحجاج بن أرطأة والحسن وقتادة وحميد ويونس بن عبيد وأبوالزبير. . . الخ. هكذا ذكرهم النسائي في أسماء متعاقبة، فلم يذكر دليله على تدليس كل راو[٨٩]

وهذه شعبة بن الحجاج ـ أمير المؤمنين في الحديث ـ الذي كان يكره التدليس بصورة كبيرة، قد تكون نادرة، حتى إنه ليقول: التدليس في الحديث أشد من الزنا، ولئن أسقط من السماء أحب إلى من أدلس.

وغير ذلك من العبارات التي نقلها عنه علماء الجرح والتعديل[٩٠]

وقد لزم شعبة أبا الزبير حتى تلقى منه أربعمائة حديث ولم يسمه بهذه السمة التي كان يبغضها وينفر منها، ولا أشار من قريب ولا من بعيد عن تدليس أبي الزبير اللهم إلا قوله العام: «مارأيت أحداً من أصحاب الحديث لألا يدلس إلا عمير بن مرة، وابن عون»[٩١]

فلو كان يشم من أبي الزبير رائحة التدليس لما سكت عن ذلك، بل لرفع عقيرته يقول «أبوالزبير مدلس» وأوضح ذلك وشهره على رؤوس الأشهاد كما فعل بشيخه «قتادة» وتكفيه هذه العلة لعدم الرواية عنه، ولما تعلل بكونه لا يحسن يصلي أو أنه وزن واسترجع أو أنه شرطي. . إلى ماهنالك.

ومن المعلوم عن شعبة أنه لا يقبل عن الرجل الحديث حتى يقول: سمعت، وقد قال: «كل كلام ليس فيه سمعت فهو خل وبقل»:

وقال: ماسمعت من رجل حديثاً حتى قال للذي فوقه سمعت منه، ولم ينج

---

(٨٩) ميزان الاعتدال ١/٤٦٠/

(٩٠) انظر مقدمة الجرح والتعديل / ١٧٣/ والكامل لابن عدي ١/٤٧/ والحلية لأبي نعيم ١٥٣/٧/ وتدريب الراوي ١/٢٢٨ ـ ٢٢٩/.

(٩١) سير أعلام النبلاء ١٩٧/٥/ وفي مسند ابن الجعد رقم (٥٠)/٢٤/

تدقيقه أحد من شيوخه حتى عمرو بن دينار حيث سمع منه حديثاً، فقال له: أنت سمعت من جابر؟ قال: لا[٩٢]

ولهذا قال ابن حجر: «شعبة لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم»[٩٣]

وقال: المعروف عنه ـ أي شعبة ـ أنه كان لا يحمل عن شيوخه المعروفين بالتدليس إلا ماسمعوه»[٩٤]

وقال الساجي: بلغني عن يحيى بن معين أنه قال: استخلف شعبة أبا الزبير بين الركن والمقام: إنك سمعت هذه الأحاديث من جابر؟ فقال: اللهِ إني سمعتها من جابر ويقولها ثلاثًا»[٩٥]

قال الأخ محمود سعيد ممدوح

«ومارواه الساجي ـ وإن كان بلاغاً، لكن الواقع يؤيده، فإن شعبة كان يذم التدليس جداً، ويتعرف حديث مشايخه الخالي عن التدليس ـ كما مر ـ فغير بعيد أن يستخلف أبا الزبير ليطمئن قلبه.

ولا يقال: إن استخلاف شعبة لأبي الزبير، وكذا سؤال الليث لأبي الزبير ونحوه سؤال زهير بن معاوية له، مشعر بتدليسه، لا يقال ذلك لأن هذه عادة السلف، كانوا يسألون، ويستحلفون الرواة، والأمر في ذلك معروف[٩٦]

قلت: بل كانت هذه عادة علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه.

ولهذا كان الحاكم ـ رحمة الله تعالى ـ لا يعده في المدلسين فهو قد ذكر حديثاً فيه أبوالزبير المكي، فقال: وفيه رجال غير معروفين بالتدليس»[٩٧] كما صحح له أحاديثه في المستدرك[٩٨].

---

(٩٢) انظر منحة المعبود ١/٣١٢/

(٩٣) فتح الباري ١/١٢٠/

(٩٤) النكت على ابن الصلاح ٢/٦٣٠/

(٩٥) تهذيب التهذيب ٩/٤٤٣/

(٩٦) انظر تذكرة الحفاظ ١/٦ و١٠/ ففيها بعض الأمثلة/

(٩٧) تنبيه المسلم/ ٣٦ ـ ٣٧/

(٩٨) قلت: وقد ذكر الشيخ أحمد عبدالرحمن الصوبات بعض تلك المواضع في المستدرك/ ١٤٩/

قلت: وقد مثل العلائي في كتابه لمن يرسل عن الثقات، ولم يذكر أبا الزبير فيهم، ومَثَّل لمن يرسل عن غير الثقات، ولم يذكر أبا الزبير فيهم، والملاحظ أن جل من ذكر من المدلسين في الجهنين من طبقة تلامذة أبي الزبير، والرواة عنه لا من طبقته هو.

ثم أننا نلاحظ أن أهل العلم أستدلوا في كثير ممن يدلس عن الثقات، أو عن غير الثقات بقصة وردت عنهم حيث سئلوا عن حديث أوردوه، فذكروا عمن رووه، فإن سموا ثقات قالوا: هؤلاء يرسلون عن ثقات، وإن سموا ضعفاء قالوا: هؤلاء يرسلون عن ضعفاء، وقد ثبت عن أبي الزبير أنه عندما سئل عن رواية لحديث أرسله سمَّي ثقة (وهو صفوان بن عبدالله بن صفوان بن أمية بن خلف الجمحي المكي القرشي) فليكن هو من طبقة الذين يدلسون عن الثقات، وبخاصة أن شيوخه كلهم ثقات من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ أو من التابعين، ولذا أرى أن يدرج أبوالزبير في طبقة من يدلسن عن الثقات، فيقبل قوله «عن» فضلاً عن قوله «حدثني أو سمعت».

وإني لم أطلع فيما أطلعت عليه أنه دلس عن ضعيف، فأرجو ممن يطلع على ذلك أن يوضحه مشكوراً [٩٩].

مما سبق يتبين أن أبا الزبير قد وثقه قوم كبار وهم:
يعلى بن عطاء، وعمرو بن دينار، وأيوب السختياني، ومالك بن أنس بروايته عنه.
وعطاء بن رياح، وعبدالله بن عون.
وعلى بن المديني (انظر سؤالاتِ ابن أبي شيبة لعلي بن المديني /٨٧/).

(٩٩) لقد بذل الإمام ابن حجر جهدًا مشكورًا واجتهد اجتهادًا عظيمًا في حكمه على كل رجل من رجال التقريب فجزاه الله عن الإسلام والمسلمنين خيرًا، ولكني أرى ـ لما ذكرت ـ أنه لم يسدد في شأن أبي الزبير في موضعين الأول: لم يسدد حين قال عنه في التقريب: صدوق، بينما هو ثقة حجة، وقد قال في التهذيب: وثقة الجمهور. الثاني، عندما جعله في المرتبة الثالثة من المدلسين بينما هو من الثانية، ومما يرجح عندي أن ابن حجر ذهل في حكميه : أنه لما مر به حديث الطفيل بن عمرو الدوسي ـ رضي الله عنه ـ والذي فيه قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ »وليد به فاغفر» ذكر أن البخاري أخرجه في الأدب المفرد قال: وإسناده صحيح وقد أخرجه مسلم. فتح الباري ١١/١٤٢/ وفي الحديث عنعنة أبي الزبير عن جابر، فلو كان يراه صدوقًا

ويحيى بن معين [انظر التاريخ ٣/٨٩/ وفي رواية الدارمي عنه رقم (٧٤٩)]
والنسائي وأحمد بن حنبل (انظر العلل ١/٨٣/)
والبخاري (كما سيأتي ذكره مفصلاً).
ومسلم [في الكنى رقم (٤١٠)]
والعجلي. قال: تابعي ثقة. (ثقات العجلي /٤١٣/).
وابن سعد (الطبقات ٥/٤٨١/).
والدولابي (في الكنى ١/١٨٢/)
وابن حبان (الثقات ٥/٢٥١) كما صحح له أحاديث في كتابه (انظر صحائف الصحابة ص١٤٨).

والحاكم والذهبي، وابن عدي والساجي والدارقطني وأبو مسعود الدمشقي وابن حجر وأحمد (كما سبق ذكره) والترمذي حيث صحح حديثه وابن خزيمة (انظر صحائف الصحابة ص١٤٨). وتكلم فيه:

شعبة (بما لا يوجب الرد ولا ينزله عن درجة الثقة وإنما يعود لأمور شخصية).

والذهبي: حيث قال: وقال غير واحد: هو مدلس. فكأنه غير مقتنع بذلك.
وابن عيينة: لم يتكلم فيه صراحة، وإنما فضل عمرو بن دينار عليه.

والشافعي وأبو حاتم وأبو زرعة (ولعلهم تبعوا بذلك شعبة لأنه كان أمير المؤمنين في الحديث وأما التدليس فكان قليل التدليس، وإذا دلس لم يدلس إلا عن ثقة).

**سماع أبي الزبير من الصحابة:**

هذا البحث له علاقة بموضوع التدليس السابق، فإنه إذا اثبت أنه مدلس، فإنه سيأتي بروايته أحاديث لم يسمعها ممن نسبها إليه، موهماً السماع وهو لم يسمع ولا شك أن أبا الزبير ـ رحمه الله تعالي ـ قد لقي جماعة من أصحاب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأخذ عنهم الحديث النبوي، وذلك لأنه ـ كما قدرت مولده ـ قبل سنة (٤٨هـ) وقد توفي كثير من الصحابة بعد هذا التاريخ، فشرط المعاصرة مع إمكان اللقاء ثابت له بالنسبة لكثير ممن روى عنهم، فهو كان مقيماً بمكة المكرمة، وهي موئل

= كما حكم عليه لقال: وإسناده حسن، ولو كان يعتقده مدلساً لا تقبل عنعنته لقال: وإسناده ضعيف لأن كلا من البخاري ومسلم رواه بالعنعنة والله أعلم.

جميع المسلمين، ومهوى أفئدتهم، ومقصد طلبة العلم، وبخاصة في الفترة التي كان يعيش فيها أبو الزبير.

ومن الصحابة الذين ذكرت روايته عنهم:

- عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - (٥٨هـ).
- وجبير بن نضير - رضي الله عنه - (٥٨ أو ٥٩هـ).
- أبو أسيد الساعدي مالك بن ربيعة بن البدن (٦٠هـ).
- وأم سلمة رضي الله عنها (٦٢هـ).
- وعبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - (٦٣هـ).
- وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما (٦٨هـ).
- وعبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - (٧٣هـ).
- وجابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - (بعد ٧٠هـ).
- وعبد الله بن الزبير - رضي الله عنهما (٧٣هـ).
- وأبو الطفيل عامر بن واثلة - رضي الله عنه. (١١٠هـ).

فللناقش روايته عن كل واحد من هؤلاء الصحابة رضوان الله عليهم، ونرى إمكان ذلك من عدمه.

روايته عن عائشة - رضي الله عنها -:

قال الذهبي: وحديثه عن عائشة - رضي الله عنها - في صحيح مسلم[100]، وما أراه

(١٠٠) قال محمود سعيد في كتابه القيم «تنبيه المسلم» قال العبد الضعيف:

وهذا انتقال ذهن - أو سبق قلم من الذهبي - رحمه الله تعالى - فقد فتشت عن روايته عن عائشة - رضي الله عنها - في مسلم، فلم أجدها، وكما في تحفة الأشراف (١٢/ ٣٠٠/ لم يرو عنها في الكتب الستة إلا حديثًا واحدًا مقرونة بابن عباس - رضي الله عنهما - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أخر طواف يوم النحر إلى الليل» [علقه البخاري في الحج باب الزيارة يوم النحر. فتح الباري ٣/٥٦٧/ ووصله أبوداود رقم (٢٠٠٠/٢/ ٢٨٠/ والترمذي كما في تحفة الأحوذي ٣/٦٦٨/ وقال حسن، والنسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف وابن ماجه ٢/١٠١٧/ وأحمد في المسند ٦/٢٠٧/] قال: ولم يتعقب الحافظ ابن حجر العسقلاني في النكت الظراف الحافظ المزي فهو موافق له. تنبيه المسلم/ ٣٣/ وانظر تحفة الأشراف ١٢/٣٤٣/ والحديث قد رواه الإمام أحمد في المسند ١/٢٨٨/ بإسنادين و١/٣٠٩/ و٦/٢١٥/ قلت: وسيأتي أن حديثه عنها في الحج عند مسلم، فكلام الذهبي صحيح، لكن غير الحديث الذي أشار إليه الذهبي، فيكون سبق ذهن منه للحديث.

لقبها وقال في سير الأعلام: وهو عندي منقطع.
وقال قبل ذلك: أظنه منقطعاً.
وجزم في العبر، فقال لقي عائشة والكبار[101] وقال أبو حاتم: ولم يسمع من عائشة.
قلت: وما أدري ما الذي دفع الإمام الذهبي للتشكيك في سماع أبي الزبير من عائشة ـ رضي الله عنها ـ وكذا جزم أبي حاتم بذلك. مع أنه كان حين وفاتها قد جاوز عشر سنوات، وقدومها إلى مكة للحج أجو للعمرة: ممكن، فقد روى ابن سعد بإسناد صحيح من طريق أبي إسحاق السبيعي قال:
«رأيت نساء النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ حججن في هوادج عليها الطيالسة زمن المغيرة. (أي ابن شعبة، والظاهر أنه أراد بذلك زمن ولايته على الكوفة، وكان ذلك سنة خمسين أو قبلها[102].

ولابن سعد من حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنهن أستأذن عثمان ـ رضي الله عنه[103] ـ في الحج، فقال: إنا أحج بكن، فحج بنا جميعاً إلا زينب ـ رضي الله عنها ـ كانت ماتت وإلا سودة ـ رضي الله عنها ـ فإنها لم تخرج من بيتها بعد النبي ـ صلى الله عليه وسلم.

وقد جاء في حديث قبض العلم من رواية عروة عن ابن عمرو ـ رضي الله عنهم ـ من رواية سفيان بن عيينة الموصولة، قال عروة: ثم لبثت سنة ثم لقيت عبدالله بن عمرو في الطواف، فسألته فأخبرني به» فأفاد أن لقاءه إياه في المرة الثانية كان بمكة، وكأن عروة كان حج في تلك السنة من المدينة، وحج عبدالله من مصر، فبلغ عائشة، ويكون قولها «قد قدم» أي من مصر طالباً لمكة، لا أنه قدم المدينة إذ لو دخلها للقيه عروة بها، ويحتمل أن تكون عائشة حجت تلك السنة وحج معها عروة، فقدم عبدالله بعد، فلقيه عروة بأمر عائشة»[104].

---

(١٠١) العبر ١/١٢٩/

(١٠٢) قاله في الفتح ٤/٧٣/

(١٠٣) لا يخفى أن عثمان ـ رضي الله عنه توفى سنة (٣٥هـ) لكن أوردنا ذشلك لاحتمال مجيء السيدة عائشة للحج. وفي اتحاف الورى أن عائشة اعتمرت سنة (٣٦هـ) ٢/٢٤/

(١٠٤) فتح الباري ١٣/٣٩٩/

قلت: والاحتمال الأخير راجح لأنها هي التي قالت لعروة: ياابن أختي. انطلق إلى عبدالله فاستثبت لي منه الذي حدثتني عنه» - كما هي رواية البخاري في الاعتصام[١٠٥].

بل إن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قلت: يارسول الله. ألا نغزو، ونجاهد معكم؟ قال: لكن أحسن الجهاد وأجمله حجٌ مبرور. قالت عائشة: فلا أدع الحج بعد إذ سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم» فهذا يدل أنها لم تكن تترك الحج في أي سنة من السنوات.

فإن كن يأتين إلى الحج، فلا مانع أن يكون أبو الزبير قد سمعها، أو رآها، وبخاصة وأنه لم ير عنها إلا حديثاً واحداً يحكي فيه فعلها في الحج حيث قال أبوالزبير: فكانت عائشة إذا حجت صنعت كما صنعت مع نبي الله - صلى الله عليه وسلم[١٠٦].

فالراوية تدل على أنها كانت تأتي حاجة، وأن أبا الزبير رآها وراقب أعمالها أو سمعها تذكر أن أفعالها في الحج مثل أفعالها فيه مع النبي - صلى الله عليه وسلم.

رواية أبي الزبير عن جبير بن نفير - رضي الله عنه -:

وجبير كان في المدينة وتوفي سنة (٥٨) أو (٥٩)هـ، فاحتمال لقاء أبي الزبير قائمة للمعاصرة وإمكان اللقي.

فعن أبي الزبير عن جبير بن مطعم - رضي الله عنه - قال:
«أقبل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من الطائف حتى إذا كان ببطن نخلة غشية

---

(١٠٥) فتح الباري ١٣/٢٩٥/

(١٠٦) الحديث رواه مسلم في الحج رقم (١٢١٣) في الرواية الثالثة للحديث ٢/٨٨٢/ وبهذا يعلم أن ما قاله الذهبي صحيح فرواية أبي الزبير عن عائشة في صحيح مسلم لكن ليس الحديث ذاته الذي أشار إليه الذهبي في السير، وليس كما قال محمود سعيد. قلت: ولعل عذر من لم يذكره في رواية عائشة أن أصل الحديث عن جابر عن عائشة، وكذا الرواية الثالثة ثم أورد بعدها قول أبي الزبير عن فعل السيدة عائشة، رضي الله عنها في حجها.

قلت: وقد ورد في سنن ابن ماجه في الطهارة باب الفطرة رقم (٢٩٣) حديث عائشة «عشر من الفطرة» وفيه عن أبي الزبير عن عائشة وهو خطأ مطبعي صحته عن ابن الزبير كذلك رواه مسلم وأبوداود والنسائي.

الناس، فمر بسمرات، فتعلقت بردائه، فبقى رداؤه، فأقبل علينا بوجهه كأنه فلقة قمر، وكأن عنقه أساريع الذهب، فقال:

يا أيها الناس. أمكنوني من ردائي أتخافون علي البخل؟ فوالذي نفسي بيده لو كان معي مثل شجر أوطاس نَعَما حُمْرا لقسمتها بينكم»[١٠٧]

قال الطبراني : لم ير وهذا الحديث عن أبي الزبير إلا إبراهيم.

وروى عن أبي أسيد الساعدي ـ رضي الله عنه:

فعن أبي الزبير قال: سمعت أبا أسيد وابنُ عباس يفتي الدينار بالدينارين فأغلظ له أبـوأسيد. ، فقال ابن عباس: ما كنت أظن أحدًا يعرف قرابتي من رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول مثل هذا يا أبا أسيد.

فقال له أبو أسيد: أشهد لسمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: «الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم، وصاع حنطة بصاع حنطة، وصاع شعير بصاع شعير، وصاع ملح بصاع ملح لا فضل بين ذلك».

فقال ابن عباس: هذا الذي كنت أقول برأيي، ولم أسمع فيه بشيء[١٠٨]

وأبوأسيد الظاهر أنه أبو أسيد الساعدي: مالك بن ربيعة بن البَدَن شهد بدراً وغيرها. قال ابن حجر: ومات سنة ثلاثين وقيل بعد ذلك حتى قال المدائني مات سنة ستين قال: هو آخر من مات من البدريين[١٠٩]

والظاهر ـ إن صح حديث أبي الزبير عند الحاكم ـ أن قول المدائني في وفاته صحيح لأنه أبا الزبير قال: سمعت أبا أسيد والله أعلم.

---

(١٠٧) عند الطبراني في الأوسط رقم (١٨٣٤) ٢/ ٤٨٣ ـ ٤٨٤/

والحديث روى نحوه البخاري في فرض الخمس باب ما كان النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يعطي المؤلفة قلوبهم رقم (٣١٤٨) ٦/ ٢٨٩/

(١٠٨) أخرجه الحاكم وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي ٢/ ١٩ و٢٠/ وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير وإسناده حسن. مجمع الزوائد ٤/ ١١٤/ قلت: وهذا حديث آخر في سماع أبي الزبير من ابن عباس ـ رضي الله عنهما.

(١٠٩) التقريب/ ٥١٧/

وأما روايته عن أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ:

وهي هند بنت أمية بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم المخزومية أم المؤمنين تزوجها النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بعد وفاة أبي سلمة سنة أربع أو ثلاث، وماتت سنة أثنتين وستين(١١٠)

أي كان أبوالزبير حين وفاتها ابن أربع عشرة سنة، ولعله سافر إلى المدينة مع مواليه، أو لقيها وهي في مكة في حج أو عمرة، فسمعها تحدث بهذا الحديث الواحد الذي رواها عنه وهو:

عن أبي الزبير أن أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ قالت:
«لا تصحب الملائكة عيراً فيها جرس، ولا تدخل بيتاً فيه جرس»(١١١) وكونه روى الحديث عن أم سلمة بحرف «أن» لا يدل على الانقطاع إذا لم يعرف عنه أنه أرسل عنها. والله أعلم.

وأما روايته عن عبدالله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنها ـ:

فقد قال ابن معين: لم يسمع من ابن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ ولم يره»(١١٢)

وعبدالله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ كان يأتي للحج من مصر، ويعلم به

---

(١١٠) التقريب/ ٧٥٤/

(١١١) الحديث في مسند ابن الجعد رقم (٢٦٢٢) وهو موقوف وله حكم الرفع/ ٣٨٣/ وقد أورده مرفوعًا النسائي في الزينة باب الجلاجل ٨/١٥٧/ وفيه تقديم الجملة الأولى على الثانية وقال «رفقة فيها جرس وهو من رواية ابن جريج عن سليمان بن بابَيْه عن أم سلمة ورواه الإمام أحمد عن أم سلمة دون آخره ٦/٣٢٦/ وقد رواه أبوداود في الجهاد باب في تعليق الأجراس عن أم حبيبة رقم (٢٥٥٤) وعن أبي هريرة رقم (٢٥٥٥) ٣/٢٥/ وعند الترمذي في الجهاد باب ما جاء في الاجراس على الخيل رقم (١٧٥٥) عن أبي هريرة: وقال: وفي الباب عن عمر وعائشة وأم حبيبة وأم سلمة وقال: حديث حسن صحيح ٣/١٢٣/ وعند النسائي أيضًا عن ابن عمر ٨/١٥٧/ ورواه الإمام أحمد عن أم حبيبة ٦/٣٢٦ و٣٢٧/ بإسنادين و٦/٤٢٦/ بأسانيد و٦/٤٢٧/ ورواه عن ابن عمر ٢/٢٧/ وعن أبي هريرة ٢/٢٦٢ ـ ٢٦٣ و٣١١ و٣٢٧ و٣٤٣ و٣٨٥ و٤١٤ و٤٧٦/

(١١٢) المراسيل لابن أبي حاتم /١٩٣/

الناس، وسبق ذكري لقصته مع أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ حيث أرسلت ابن أختها عروة بن الزبير إلى ابن عمرو ليسأله عن حديث قبض العلم، فأخبره به، فعاد عروة إليها بما سمع منه، فسكتت حتى إذا كان العام التالي، قالت لعروة: هذا ابن عمرو قادم للحج فاذهب إليه، واسأله عن الحديث السابق، ففعل فأخبره به فقالت لعروة: إنه لم يزد فيه ولم ينقص.. الحديث[113] وسبق ذكري أن عروة لقي عبدالله بن عمرو في الطواف.

وعن سليمان بن الربيع قال: انطلقت في رهط من نساء أهل البصرة إلى مكة، فقلنا، لو نظرنا رجلاً من أصحاب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فَدُلِلْنا على عبدالله بن عمرو ـ رضي الله عنها ـ فأتينا منزله، فإذا قريب من ثلاثمائة راحلة، فقلنا. على كل هؤلاء حج عبدالله بن عمرو؟ قالوا: نعم. هو ومواليه وأحباؤه. قال: فانطلقنا إلى البيت، فإذا نحن برجل أبيض الرأس واللحية بين بردين قطريين عليه عمامة، وليس عليه قميص[114].

والظاهر أن ذلك بعد وفاة أبيه عمرو بن العاص ـ رضي الله عنه ـ فقد قال الذهبي: قلت: ورث عبدالله من أبيه قناطير مقنطرة من الذهب المصري فكان من ملوك الصحابة[115]

قال ابن فهد:

ولما أدبر جيش الحصين بن نمير من مكة إلى الشام دخل عبدالله بن عمرو ابن العاص المسجد الحرام، والكعبة مُحرَّقة تتناثر حجارتها، فوقف ومعه ناس غير قليل، فبكى حتى إن دموعه تحدر كحلاً في عينية من إثمد كأنه رؤوس الذباب على وجنتيه، وقال:

يا أيها الناس. والله لو أن أبا هريرة أخبركم أنكم قاتلوا ابن نبيكم، ومحرقوا بيت

---

(١١٣) هو عند مسلم : وهو عند البخاري كما سبق تخريجه.

(١١٤) سير أعلام النبلاء ٣/٩٣/ وعند ابن سعد في الطبقات ٤/٢٦٧/ وذكر رواية ثانية نحوها، وهي في تاريخ الإسلام ٣/٣٩/

(١١٥) سير الأعلام ٣/٩٠/ ووفاة عمرو سنة (٤٨) أو (٥٠)هـ.

ربكم، لقلتم ما من أحد أكذب من أبي هريرة، أنحن نقتل ابن نبينا، ونحرق بيت ربنا؟! فقد والله فعلتم، لقد قتلتم ابن نبيكم، وحرقتم بيت الله، فانتظروا النقمة، فوالذي نفسي عبدالله بن عمرو بيده ليلبسنكم الله شيعاً، وليذيقن بعضكم بأس بعض ـ يقولها ثلاثا ـ ثم رفع صوته في المسجد، فما في المسجد أحد إلا وهو يفهم مايقول، فإن لم يكن يفهم فإنه يسمع رجع صوته: فقال أين الآمرون بالمعروف، والناهون عن المنكر؟ فوالذي نفس عبدالله بن عمرو بيده لو قد ألبسكم الله شيعاً، وأذاق بعضكم بأس بعض لبطن الأرض خير لمن عليها لم يأمر بالمعروف، ولم ينه عن المنكر[١١٦]

قلت: وذلك يوم الثلاثاء هلال ربيع الآخر من سنة (٦٤هـ)[١١٧]

قلت: وقد وقع في صحيح مسلم أن عبدالله بن عمرو قال: لقد هممت أن لا أحدثكم بشيء، إنما قلت: إنكم ترون بعد قليل أمراً عظيماً، فكان حريق البيت[١١٨].

فهذا يدل على أنه كان يقدم كثيرًا إلى مكة المكرمة للحج، فقد ثبتت المعاصرة وأمكن اللقاء بمكة وبخاصة المرة الأخيرة سنة أربع وستين، وقد كان أبوالزبير قد جاوز الخامسة عشرة من عمره، فلا أرى أي مانع في لقاء أبي الزبير لعبدالله بن عمرو، وسماعه منه، وأخذه عنه.

وقد ذكر الإمام أحمد حديثاً من رواية ابن الزبير عن عبدالله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول:

«إذا رأيتم أمتي تهاب الظالم أن تقول له إنك أنت ظالم فقد تودع منهم». وقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم: «يكون في أمتي حسف ومسخ وقذف»[١١٩]

---

(١١٦) اتحاف الورى ٢/٦٥/ والعقد الثمين ٥/١٤٤ ـ ١٤٥/ وأوردها الذهبي في سير الأعلام مختصرة ٣/٩٤/ ولم يعزها المحقق إلى أحد.

(١١٧) انظر إتحاف الورى ٢/٦٣/

(١١٨) في الفتن رقم (٢٩٤٠) ٤/٢٢٦٠/

(١١٩) المسند ٢/١٦٣/ وهو عند ابن ماجه مقتصرًا على الحديث الثاني في الفتن رقم (٤٠٦٢) ٢/١٣٥٠/.

ونقل عن الزوائد قوله : رجال إسناده ثقات إلا أنه منقطع ، وأبوالزبير اسمه محمد ابن مسلم بن تدرس لم يسمع من عبدالله بن عمرو. قاله ابن معين ، وقال أبوحاتم : لم يلقه : فالحديث صحيح الإسناد لأن أبا الزبير عاصر ابن عمرو وأمكن لقاؤه به .

وسيأتي عند البحث عن لقائه لابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنه رأى العبادلة ، ولو صح إسناد هذا الحديث لكان نصاً في الموضوع إلا أن فيه ابن لهيعة .

وأما روايته عن عبدالله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ :

فقد نقل أبوحاتم الرازي عن ابن عيينة قوله : يقولون إنه لم يسمع من ابن عباس وقال أبوحاتم : أبو الزبير رأى ابن عباس رؤية ، ولم يسمع من عائشة .[١٢٠]
وقال الذهبي : روايته عن عائشة وابن عباس في الكتب الستة[١٢١]

وقال الذهبي ـ أيضاً ـ الحسن بن سعيد الخولاني : حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا ابن لهيعة عن أبي الزبير قال: رأيت العبادلة يرجعون على صدور أقدامهم في الصلاة، ابن عمر، وابن عباس وابن الزبير وعبدالله بن عمرو ـ رضي الله عنهم[١٢٢]

وقال أبوالزبير: رأيت ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ يطوف بعد العصر أسبوعا ثم يدخل حجرته، فلا ندري مايصنع »[١٢٣]

وفي رواية «ثم دخل إلى صفية»[١٢٤]

---

(١٢٠) المراسيل لأبي حاتم /٢٩٣/ .

(١٢١) وقد ذكر في تنبيه المسلم أن روايته عن ابن عباس علقها البخاري ، ولم يروها مسلم ، وروى ابن ماجه حديثًا آخر/ ٣٣/ قلت: وهو حديث الثوري عن أبي الزبير عن عائشة وابن عباس أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ زار البيت ليلاً، قال الذهبي : أخرجه مسلم وهو عندي منقطع ، وسبق أن ذكرت أنه ليس في مسلم وهو عند الترمذي في الحج باب ما جاء في طواف الزيارة بالليل . وقال ابوعيسى : حديث حسن رقم (٩٢٣) ٢٠١/٢ .

(١٢٢) سير الأعلام ٣٨٤/٥/ .

(١٢٣) في الموطأ في الصلاة بعد الصبح والعصر في الطواف ٣٦٩/١/ وإسناد صحيح .

(١٢٤) مسند ابن الجعد رقم (٣٦٠٩) .

وقد سبق ذكر حديثه عن عائشة وابن عباس ـ رضي الله عنهم ـ أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ زار البيت ليلاً».

قال الترمذي: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث (أخر طواف يوم النحر إلى الليل) وقلت له: أسمع أبوالزبير من عائشة وابن عباس؛ قال: أما من ابن عباس فنعم، وفي سماعة من عائشة نظر»[١٢٥]

قلت: فهذا البخاري يثبت سماعه من ابن عباس، وهي ممكنة جداً فقد تعاصرا، ووجدا في مكانين متقاربين، بل روايته عنه تدل على أنه رآه في مكة، ولاحظ فعله في الصلاة وبعد الطواف، ومن الممكن أن يسمع منه أحاديث، فلا أرى لرد لروايته عن ابن عباس أي مسوغ.

وقد روى عنه حديثاً آخر فعن أبي الزبير عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ ميمونة وهو محرم.

قلت: تزوجها بمكة؟ قال لا ولكن تزوجها في بعض الطريق»[١٢٦]

---

(١٢٥) زاد المعاد ١/٢٣٤/ ولم أره في العلل الصغرى ولا السنن.

(١٢٦) المعجم الأوسط للطبراني رقم (١٨٤١) ٢/٤٨٧ ـ ٤٨٨/ وقال: لم ير وهذا الحديث عن أبي الزبير إلا إبراهيم. (أي ابن طهمان) قلت: وهو ثقة.

وقد أورد الحديث البخاري في صحيحه دون السؤال في جزاء الصيد باب تزويج المحرم رقم (١٨٣٧) فتح الباري ٤/٦٢/ وفي المغازي باب عمرة القضاء رقم (٤٢٥٨) ورقم (٤٢٥٩) من رواية عطاء ومجاهد وعكرمة وفيه زيادة «وبنى بها وهو حلال وماتت بسرف» و «في عمرة القضاء» وفي النكاح باب نكاح المحرم رقم (٥١١٤) وقد ذكر ابن حجر أنه قد جاء مثل حديث ابن عباس صحيحًا عن عائشة وأبي هريرة ـ رضي الله عنهما ـ.

وقد جمع بين هذا الحديث وأحاديث النهي عن نكاح المحرم، أن ابن عباس عبر بذلك عما يراه أن من قلد الهدي يصير محرمًا، والنبي صلى الله عليه وسلم ـ كان قد قلد الهدي في عمرته تلك التي تزوج فيها ميمونة، فيكون إطلاقه أنها تزوجها وهو محرم أي عقد عليها بعد أن قلد الهدي وإن لم يكن تَلَبَّس بالإحرام وذلك أنه كان أرسل إليها أبا رافع يخطبها فجعل أمرها إلى العباس، فزوجها من النبي ـ صلى الله عليه وسلم.

أو يقال: مقصود ابن عباس في قوله «تزوج ميمونة وهو محرم أي داخل الحرم أو في الشهر الحرام، وقال الأعشى: قتلوا كسرى بليل محرماً» أي في الشهر الحرام وقال آخر: قتلوا ابن عفان الخليفة محرمًا أي في

ونجد في تحفة الأشراف أن أبا الزبير روى عن ابن عباس - رضي الله عنهما - مباشرة بدون واسطة حديثين، وبواسطة سبعة أحاديث عنه.

- أما الحديثان المباشران فهما:

- أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أخر طواف يوم النحر إلى الليل وسبق ذكره - وحديث: أنكحت عائشة ذات قرابة لها من الأنصار، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقال: أهديتم الفتاة»[١٢٧]

قلت: فلو كان من عادته التدليس لروى الأحاديث السبعة عن ابن عباس مباشرة، ولما ذكر طاووس فيها، فذكره لطاووس في الرواية دليل على أنه لم يكن من عادته التدليس.

بل إننا نراه قد روى عن ثلاثة من تلامذة ابن عباس:

طاووس بن كيسان وعكرمة وأبي معبد - وهما من موالي ابن عباس.

فلو كان يهوى التدليس، ويتبعه في روايته لأسقط كل الوسائط بينه وبين

---

البلد الحرام فتح الباري ٩/ ٧٠ - ٧١/ وقال ابن حيان في صحيحه تعليقاً على هذا الحديث: وليس في هذه الأخبار تعارض، ولا أن ابن عباس وهم لأنه أحفظ وأعلم من غيره ولكن عندي أن معنى قوله «تزوج وهو محرم أي داخل في الحرم كما يقال: أنجدوأ تهم إذا دخل نجدًا وتهامة وذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - عزم على الخروج إلى مكة في عمرة القضاء، فبعث في المدينة أبا رافع ورجلاً من الأنصار إلى مكة ليخطب ميمونة له، ثم خرج وأحرم، فلما دخل مكة طاف وسعى، وحل من عمرته وتزوج بها وأقام بمكة ثلاثًا، ثم سأله أهل مكة الخروج، فخرج حتى بلغ «سرف» فبنى بها وهما حلالان، فحكىٰ ابن عباس نفس العقد، وحكت ميمونة عن نفسها القصة على وجهها، وهكذا أخبر أبورافع وكان الرسولَ بينهما، فدل ذلك، مع نهيه - صلى الله عليه وسلم - عن نكاح المحرم، وإنكاحه، على صحة ما ادعيناه أنظر نصب الراية ٣/١٧٣/

(١٢٧) تحفة الأشراف ٦/٢٣٧/.

وتتمة الحديث: قالوا: نعم. قال: أرسلتم معها من يغني؟ قالت لا. فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إن الانصار قوم فيهم غزل، فلو بعثتم معها من يقول: أتيناكم أتيناكم فحيانا وحياكم.

عند ابن ماجه في النكاح باب الغناء والدف رقم (١٩٠٠) ونقل في الزوائد قوله: إسناده مختلف فيه من أجل الأجلح، وأبي الزبير يقولون: إنه لم يسمع من ابن عباس، وأثبت أبوحاتم أنه رأى ابن عباس ١٠/٦١٣/ قلت وأثبت البخاري سماعه منه.

(والأجلح قال عنه في التقريب صدوق) /٩٦/.

الصحابة الذين لقيهم فذكره للوسائط دليل على أنه لم يكن التدليس من شأنه، ولا كان يركب مركبه، ولا يسلك سبيله، أو يقال: لكانت روايته عن ابن عباس بإسقاط الوسائط أكثر منها بالوسائط والله أعلم.

وأما روايته عن عبدالله بن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنهما ـ.

فيقال فيها ماقيل فيما سبق بل أكثر، وذلك لأن الثابت عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أنه كان يحج كل عام، وأنه اعتمر ألف عمرة، وتوفي بمكة المكرمة سنة ثلاث وسبعين أي بعد أن جاوز أبوالزبير الخامسة والعشرين من عمره.

وقال الذهبي: روايته عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ في مسلم[١٢٨] وسماعه من ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ ثابت في أحاديث منها:

في صحيح مسلم: قال حدثني محمد بن رافع، حدثنا عبدالرزاق، حدثنا ابن جريج، أخبرني أبوالزبير أنه سمع ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ يقول: سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ينهى عن الجر والدباء والمزفت[١٢٩]

وقد سمع أبوالزبير عبدالرحمن بن أيمن يسأل إبن عمر ـ وأبوالزبير يسمع كيف ترى في رجل طلق إمرأة حائضاً؟ فقال: طلق ابن عمر امرأته وهي حائض... الحديث[١٣٠]

قال في تنبيه المسلم:

«وخارج مسلم كثير منه ماروإه علي بن الجعد (ل **٣٣٥**): أنا زهير عن أبي الزبير قال:

«رأيت ابن عمر اكتوى في أصل أذنه من اللقوة»[١٣١]

---

(١٢٨) ميزان الاعتدال ٤/٣٧/.

(١٢٩) الحديث في الأشربة. الرواية الثانية للحديث رقم (١٩٩٨) ٣/٨٤ ـ ٨٥/ والرواية الأولى من رواية أبي الزبير عن جابر وابن عمر معاً ـ رضي الله عنهم ـ وهو عند ابن الجعد كذلك رقم (٢٦٤٥)/ ٣٨٦/.

(١٣٠) عند مسلم في الطلاق رقم (١٤٧١) وذكر الحديث في طلاق ابن عمر لزوجه ٢/١٠٩٨/.

(١٣١) قلت: وهو في مسند ابن الجعد رقم (٢٦٠٥) / ٣٨١/.

وبه (ل ٣٣٦) عن أبي الزبير: سمعت رجلاً يسأل ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ في المسح على الخفين، فأمره أن يمسح»[١٣٢] وسندهما صحيح.

قال: وفي جزء أحاديث أبي الزبير عن غير جابر للحافظ أبي الشيخ الأصبهاني (ل ٢) ثلاثة أحاديث صرح فيها أبوالزبير بالسماع من ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ والله أعلم[١٣٣]

وعن أبي الزبير قال: أرسلني عطاء، ورجلاً معي إلى عبدالله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ نسأله عن المرأة ترضع الصبي في المهد، والجارية رضعة واحدة فقال: هي عليه حرام.

فقال: إن عائشة وابن الزبير يزعمان أنهما لا تحرمهما عليه رضعتان ولا ثلاثة. قال: كتاب الله أصدق من قولهما ـ وهي آية الرضاع»[١٣٤]

وقال: سمعت ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ «نهى رجلاً واشتد عليه في صيام رمضان في السفر»[١٣٥]

وقال: جاءت إمرأة إلى ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ فقالت: إني أتوضأ ثم أخرج إلى المسجد، فيصيب مني حتى يسيل على قدميَّ. فقال: أنت إمرأة مستحاضة انطلقي إلى بيتك ثم استذفري ثم طوفي بالبيت[١٣٦]

وعن أبي الزبير عن ابن عمر عن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: «من لبد رأسه، أو ضفره، فعليه الحلق»[١٣٧]

فهذه الأحاديث والآثار تفيد أن أبا الزبير رأى ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ وسمعه

---

(١٣٢) قلت: وهو في مسند ابن الجعد رقم (٢٦١٠)/ ٣٨١/.

(١٣٣) تنبيه المسلم/ ٣٣ ـ ٣٤/

(١٣٤) مسند ابن الجعد رقم (٢٦١٤)/ ٣٨١/

(١٣٥) السابق رقم (٢٦٢٠)/ ٣٨٢/

(١٣٦) السابق رقم (٢٦١٦)، ورواه رقم (٢٦١٩) عن أبي الزبير عن أبي ماعز قال:ـ

(١٣٧) مسند ابن الجعد رقم (٢٦٣٣)/ ٣٨٤/

وأخـذ عنه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ فهذه نصوص أكيدة ـ تثبت سماعه منه وهي واضحة في ذلك.

وأما روايته عن جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ.

فالبحث كتب لإثبـات ذلـك، وقـد أكثـر عنه، فروى أحاديث كثيرة عن هذا الصحابي الجليل، وقد وضح مما سبق سماعه الكثير من الأحاديث النبوية عن جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ ومما سبق يتبين:

١ ـ أنه صرح بالسماع من جابر ـ رضي الله عنه ـ في أحاديث كثيرة ذكرت سابقًا عددها في صحيح مسلم.

٢ ـ صرح في أحاديث كثيرة أنه سأل جابر ـ رضي الله عنه ـ عن أمور وأجاب عنها.

٣ ـ ثبت دخوله على جابر ـ رضي الله عنه ـ وملازمته له في حكايات كثيرة ثابتة عن أقرانه ـ كما سبق.

٤ ـ ثبت أن أقـرانه كانوا يدخلونه إلى حلقة جابر ـ رضي الله عنه ـ ليتحفظ لهم الحديث، وأنه كان بعد ذلك، يذكرها لزملائه.

٥ ـ إضافة إلى ذلك ما ذكرته من مجاورة جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ في مكة المكرمة مدة من الزمن مما يساعد على روايته الحديث عنه.

وأما روايته عن عبدالله بن الزبير ـ رضي الله عنهما ـ:

فهي كذلك ممكنة لأن ابن الزبير ـ رضي الله عنهما ـ عاش في مكة المكرمة، وبقي فيها فترة طويلة من الزمن حتى استشهد فيها سنة ثلاث وسبعين، وهو يدافع عن البيت الحرام، فلا مانع من رواية أبي الزبير عنه، وليس في الكتب السنة عنه إلا حديث واحد وهو:

«كان النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول في دبر كل صلاة «لا إله إلا الله وحده لا شريك له»[١٣٨] ـ والحديث الآخر الذي سبق ذكره أنه رأى العبادلة يرجعون في

(١٣٨) الحديث رواه مسلم في صحيحه في المساجد ومواضع الصلاة رقم (٥٩٤) ١/ ٤١٥ ـ ٤١٦/ بروايات، وهو عند أبي داود في الصلاة باب مايقول الرجل إذا سلم رقم (١٥٠٦ و ١٥٠٧) وفيه تصريحه بالسماع ٢/ ٨٢/ وعنـد النسائي في السنن ٣/ ٧٠/ وابن أبي شيبة والبيهقي في السنن ٢/ ١٨٥/ وفي الأسماء والصفات/ ٤٩٦/ وعند النسائي في عمل اليوم والليلة رقم (١٢٨)/ ١٩٦/.

الصلاة على رؤوس أصابعهم.
ولم أجد لأبي الزبير عن عبدالله بن الزبير شيئًا في مسند الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ.

وأما روايته عن عامر بن واثلة ـ رضي الله عنه ـ:

فعامر هو آخر من توفي من الصحابة على الإطلاق ـ وتوفي في مكة المكرمة حيث يقيم أبو الزبير وذلك سنة (١١٠هـ) فسماعه منه مؤكد لا ريب فيه.

فعن أبي الزبير المكي أن عامر بن واثلة ـ رضي الله عنه ـ حدثه أنه سمع عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ يقول:

«الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من وعظ بغيره».

فأتى رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ـ يقال له «حذيفة بن أسيد الغفاري ـ رضي الله عنه ـ فحدثه بذلك من قول ابن مسعود، فقال: وكيف يشقى رجل بغير عمل؟!

فقال له الرجل: أتعجب من ذلك؟ فإني سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: «إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها مَلَكاً، فصورها، وخلق سمعها، وبصرها، وجلدها، ولحمها، وعظامها ثم قال: يارب. أذكر أم أنثى؟ فيقضي ربك ماشاء، ويكتب الملك، ثم يقول: يارب. أجله. فيقول ربك ماشاء، ويكتب الملك، ثم يقول: يارب رزقه؟ فيقضي ربك ماشاء، ويكتب الملك، ثم يخرج الملك بالصحيفة في يده، فلايزيد على ما أمر ولا ينقص»[١٣٩]

قلت: وقد روى أبوالزبير هذا الحديث عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ «إذا استقرت النطفة في الرحم أربعين يوماً ـ أو أربعين ليلة ـ بعث الله إليها ملكاً، فيقول يارب. مارزقه فيقال له؛ فيقول يارب ما أجله؟ فيقال له، فيقول: يارب ذكر أو أنثى؟ فيعلم. فيقول: يارب. شقي أو سعيد؟ فيعلم»[١٤٠]

(١٣٩) عند مسلم في صحيحه في القدر رقم (٢٦٤٥) ٤/٢٠٣٧/.

(١٤٠) عند أحمد في المسند ٣/٣٩٧/ ونسبه ابن حجر إلى الفريابي. فتح الباري ١١/٤٧٩).

وهذا يدل على دقة أبي الزبير في الرواية وحفظه المتقن حيث روى عن كل لفظه الذي سمعه منه مع ما بينهما من الاختلاف.

ومن شيوخ أبي الزبير الذين روي عنهم من غير الصحابة ـ رضوان الله عليهم:

- سعيد بن جبير الأسدي ـ مولاهم ـ: ثقة ثبت ففيه، قتل بين يدي الحجاج سنة (٩٥هـ) ولم يكمل الخمسين.
- عكرمة مولى ابن عباس ـ أبوعبدالله البربري: ثقة ثبت عالم بالتفسير (١٠٤هـ).
- طاووس بن كيسان اليماني أبوعبدالرحمن الحميري ـ مولاهم ـ الفارسي: ثقة ثبت فقيه فاضل (١٠٦)هـ.
- صفوان بن عبدالله بن صفوان بن أمية القرشي: ثقة من الثالثة.
- عبيد بن عمير الليثي أبوعاصم المكي «ولد على عهد النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وكان قاص أهل مكة، مجمع على ثقته مات قبل ابن عمر.
- علي بن عبدالله البارقي الأزدي، أبوعبدالله بن أبي الوليد: صدوق ربما أخطأ من الثالثة.
- عون بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبوعبدالله الكوفي: ثقة عابد (قبل ١٢٠هـ) من الرابعة.
- نافع بن جبير بن مطعم النوفلي المديني: ثقة فاضل (٩٩هـ).
- أبو معبد ـ مولى ابن عباس ـ اسمه نافذ المكي: ثقة (١٠٤هـ).
- محمد بن كعب بن مالك الأنصاري السلمي المدني: ثقة. من الثالثة.
- الأعرج: عبدالرحمن بن هرمز، أبوداود المدني ـ مولى ربيعة بن الحارث: ثقة ثبت عالم (١١٧هـ).
- عبدالله بن باباه المكي: ثقة من الثالثة.
- عبدالله بن سلمة المرادي الكوفي: صدوق تغير حفظه من الثانية.
- عبدالله بن أبي سلمة (الماجشون) التيمي ـ مولاهم ـ ثقة من الثالثة (١٠٦هـ).
- عدي بن عدي الكندي: أبوفروة الجزري: ثقة فقيه من الرابعة (١٢٠هـ).

- عطاء بن أبي رباح القرشي - مولاهم - المكي: ثقة فقيه فاضل، كثير الارسال (١١٤هـ).
- علي بن عبدالله الأزدي البارقي، أبوعبدالله: صدوق ربما أخطأ (من الثالثة).
- محمد بن علي ابن الحنفية المدني: ثقة عالم من الثانية (مات بعد الثمانين).
- يحيى بن جعدة بن أبي وهب المخزومي: ثقة أرسل عن ابن مسعود ونحوه (من الثالثة).
- أبوعلقمة - مولى بني هاشم -، ويقال: حليف الأنصار - ثقة من كبار الثالثة.
- ابن كعب بن مالك: هو عبدالرحمن أو عبدالله وكل منهما ثقة[١٤١]

صحيفة أبي الزبير عن جابر - رضي الله عنه -:

• ذكرت أن الإمام ابن حجر - رحمه الله تعالى - ذكر أن الإمام مسلم أخرج صحفاً كاملة، أو أكثرها، ومن ذلك صحيفة أبي الزبير عن جابر، ولا ندري كثيرًا عن هذه الصحيفة. أصلها؛ وما مصيرها؟ وكيف كتبت؟ ومَنْ كتبها؟ وكم عدد أحاديثها؟

ونقل أهل التراجم أن البخاري قال: أبوالزبير عن جابر صحيفة، ولم أر ذلك من قوله حتى الآن.

وقال ابن حجر في ترجمة سليمان بن قيس البشكري:

قال أبوحاتم: جالس جابرا، وكتب عنه صحيفة وتوفي [هكذا. ولعله توفي ولم ترو عنه].

وروى أبوالزبير، وأبوسفيان والشعبي عن جابر، وهم قد سمعوا من جابر، وأكثره من الصحيفة، وكذلك قتادة[١٤٢]

وقد ورد هذا النص في الجرح والتعديل بصورة أوضح حيث قال:

«جالس سليمان اليشكري جابرًا، فسمع منه، وكتب عنه صحيفة، فتوفي، وبقيت

---

(١٤١) تراجم هؤلاء، منقولة من كتاب تقريب التهذيب لابن حجر.

(١٤٢) تهذيب التهذيب ٤/٢١٥/

الصحيفة عند امرأته، فروى أبوالزبير، وأبوسفيان، والشعبي عن جابر، وهم قد سمعوا من جابر، وأكثره من الصحيفة، وكذلك قتادة»[١٤٣]

وقال همام بن يحيى: وقدمت أم سليمان اليشكري بكتاب سليمان، فقرىء على ثابت، وقتادة، وأبي بشر، والحسن، ومطرف، فرووها كلها، وأما ثابت فروى منها حديثًا واحداً»[١٤٤]

وقال سليمان التيمي (١٤٣هـ): ذهبوا بصحيفة جابر بن عبدالله إلى الحسن البصري، فأخذها ـ أو قال رواها ـ وذهبوا به إلى قتادة، فرواها، وأتوني بها، فلم أروها، رددتها»[١٤٥]

وقال عبدالله بن أحمد سمعت أبي يقول: سليمان اليشكري شيخ قديم، قتل في فتنة ابن الزبير. قيل له: فمن روى عنه؟ قال: قتادة، وما سمع منه شيئاً، وأبوبشر روى عنه أحاديث، وما أرى سمع منه شيئاً، ثم قال:

قدموا بصحيفة اليشكري البصرة، فحفظها قتادة»[١٤٦]

وقال أيضاً: كان قتادة أحفظ أهل البصرة لا يسمع شيئًا إلا حفظه، قرىء عليه صحيفة جابر مرة واحدة، فحفظها»[١٤٧]

ونقل الترمذي عن البخاري قوله «سليمان اليشكري يقال: إنه مات في حياة جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ قال: ولم يسمع منه قتادة ولا أبوبشر.
قال: وإنما يحدث قتادة عن صحيفة سليمان اليشكري، وكان له كتاب عن جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما[١٤٨]

---

(١٤٣) الجرح والتعديل ٤/١٣٦/ (١٤٤) الكفاية للخطيب/ ٣٩٢/.

(١٤٥) الترمذي في الجامع ٣/٦٠٤/ ونحوه في الكفاية، ولم يذكر قتادة/ ٣٩٢/ وابن الجعد في مسنده/ ٥٩٤/ وذكر قوله ابن سعد بلفظ: قال سليمان: أخذ فلان وفلان صحيفه جابر، فقالوا: خذها، فقلت: لا. الطبقات ٧/٢٥٢ ـ ٢٥٣/.

(١٤٦) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ٢/٣٤/.

(١٤٧) سير أعلام النبلاء ٥/٢٧٦ ـ ٢٧٧/. (١٤٨) عند الترمذي في جامعه ٣/٤٠٦/.

وقال البخاري: روى قتادة وأبوبشر، والجعد وأبوعثمان من كتاب سليمان بن قيس[149]

وقال معمر بن راشد: رأيت قتادة قال سعيد بن أبي عروبة: أمسك علي المصحف، فقرأ البقرة، فلم يخط حرفًا، فقال: يا أبا النضر: لأنا لصحيفة جابر أحفظ مني لسورة البقرة[150]

وقال قتادة: «عرضت على سعيد بن المسيب صحيفة جابر، فلم ينكر»[151]

ويتضح مما سبق نقله من هذه الروايات أن اليشكري كانت له صحيفة وانتقلت هذه الصحيفة من موطنها في المدينة إلى البصرة، فتلقاها بعض علمائها ورووها عن جابر ـ رضي الله عنه ـ وأظهرت هذه الروايات[152] أن هذه الصحيفة لم تمض إلى مكة المكرمة مستقر أبي الزبير، وإنما مضت إلى العراق وبالذات إلى البصرة، فكل من ذكر أنه أخذ من صحيفة جابر إنما هو بصري وليس فيهم واحد مكي،

---

(١٤٩) التاريخ الصغير / ٩٣/.

(١٥٠) الطبقات لابن سعد ٧/٢٢٩/ وابن الجعد ١/٥٢٢/ والتاريخ الكبير للبخاري ٧/١٨٢/ وسير الأعلام ٥/٢٧٢/.والتهذيب ٨/٣٥٣/.

(١٥١) العلل ومعرفة الرجال، ٢/٣٤٩

(١٥٢) قلت: ومن أعجب ماروي في هذا قول الإمام أحمد: حدثنا هشيم (١٨٣هـ) وأخبرنا أبوبشر (وهو جعفر بن إياس بن أبي وحشية (١٢٤هـ) قال: قلت لأبي سفيان: مالي لا أراك تحدث عن جابر كما يحدث سليمان اليشكري؟! قال: إن سليمان كان يكتب، وإني لم أكن أكتب (العلل للإمام أحمد ١/٣٣٣/ وتقييد العلم/١٠٨/).

قلت: كيف يقال هذا؟ وسليمان اليشكري توفي سنة (٧٠) أو بعدها في حياة جابر، ولا تعرف له رواية عن جابر اللهم إلا إذا كان مراد أبي بشر: مافي صحيفة اليشكري أكثر من رواية أبي سفيان، ورغم ذلك فإن رواية أبي سفيان أكثر مما وجدناه مرويًا عن اليشكري الذي ليس له في مسند الإمام أحمد إلا ثمانية أحاديث، وفي كتب السنة ثلاثة أحاديث (أنظر تحفة الأشراف ٢/١٨٦/) ولا يعرف أنه كان مكثرًا في الرواية حتى يقال لأبي سفيان ذلك.

وقد وردت هذا الحكاية في صحائف الصحابة/ ١٣٤/ وفي معرفة النسخ والصحف الحديثية /١٥٧/ ولم يعلق المؤلفان عليها شيئًا.

ويلاحظ كثرة الأخطاء المطبعية وغيرها في كتاب معرفة النسخ.

اللهم إلا ما حكي عن أبي حاتم أن أبا الزبير وأبا سفيان رووا من صحيفة اليشكري، وأبوالزبير مكي، وأبوسفيان واسطي حاور بمكة، ولم يذكر أبوحاتم عمن نقل هذا من شيوخه ولعله ظن ذلك ظنًا لقولهم إن أبا الزبير عن جابر صحيفة، فذهب وَهَله إلى صحيفة اليشكري.

قلت: وإذا سلم كلام أبي حاتم هذا، فكان من المفروض أن يكون كل حديث رواه أبوالزبير رواه أيضا أبوسفيان[١٥٣] وكذا رواه الشعبي وقتادة، لأنهم، على قول أبي حاتم ـ أخذوا عن صحيفة واحدة، وهذا إن صدق مع أبي سفيان في كثير من الأحاديث التي رواها أبوالزبير فيما راجعت حتى الآن من أحاديث أبي الزبير التي جمعتها ـ فهو لا يصدق مع الباقين مطلقاً، ولعلني في نهاية جمع أحاديث أبي الزبير أستطيع أن أعطي صورة دقيقة ومضبوطة.

ولذلك نرى أن البخاري وأحمد كانا أدق في التعبير عن صحيفة اليشكري، فلم يذكرا أبا الزبير ولا أبا سفيان فيمن روىٰ من صحيفة اليشكري، حتى القصة التي رددتها، فإنها تدل على أن أبا سفيان وسليمان تلقيا الحديث عن جابر لكن كثر حديث سليمان لأنه كان يكتب بخلاف أبي سفيان.

فالذين رووا صحيفة اليشكري هم: قتادة وأبوبشر والحسن ومطرف وثابت، وليس فيهم أبوالزبير ولا أبوسفيان، وبخاصة وأن كثيراً من أحاديث أبي الزبير يقول فيها: سمعت أوسألت.

---

(١٥٣) وقد قال ابن عيينة: إنما أبوسفيان عن جابر صحيفة. سير الأعلام ٥/٢٩٣/ والجرح والتعديل ٣/٤٧٥/ وميزان الاعتدال /٣٤٢/ وتهذيب التهذيب ٥/٢٧/ وابن عيينة أخذ عن أبي الزبير، وروى عنه، ولم يقل إن حديثه عن جابر صحيفة. ولعل السبب في اتفاق أبي سفيان وأبي الزبير في كثير من الروايات أنهما تلقيا عنه في وقت واحد.

قلت: لا نجد لقتادة ـ مثلاً ـ عن جابر إلا حديثاً واحداً في الكتب الستة. انظر تحفة الأشراف ٢/٢٦٣/ وقد قال قتادة: لأنا بصحيفة جابر أحفظ مني من سورة البقرة. التاريخ الكبير للبخاري ٤/١٨٢/ ولم يخرج العلماء له عن جابر لأنهم على يقين أنه لم يسمعها منه، وحديث قتادة الوحيد أورده البخاري على الشك قال: وقال أبوهلال حدثنا قتادة عن أنس أو جابر بن عبدالله كان النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ضخم الكفين والقدمين لم أر بعده شبيهاً له» في اللباس باب الجعد رقم (٥٩١١ و٥٩١٢) فتح ١٠/٣٥٧/ ووصله =

والذي أراه أن المقصود بصحيفة أبي الزبير عن جابر هو صحيفة كتبها أبوالزبير مما سمعه من حديث جابر كما بينه الليث بن سعد في قصته، فقد كان عند أبي الزبير حديث جابر مكتوباً في صحيفة، وكان تلامذته يأخذون ذلك منه لينقلوه، ثم يسمعوه منه، فإذا حدثهم حدثهم من حفظه، فإن أعياه الحفظ رجع إلى الصحيفة المكتوبة والله أعلم.

ثم كيف يكون ما رواه أبوالزبير عن جابر صحيفة، وقد روى ابن عينيه ـ نفسه ـ عن أبي الزبير أن عطاء بن أبي رباح كان يقدمه إلى جابر يتحفظ لهم الحديث، فهذا من أوضح الأخبار الدالة على أن مارواه أبوالزبير عن جابر ليس صحيفة، وإنما هو حفظ للحديث وتلق له من قائله جابر ـ رضي الله عنه ـ.

والظاهر مما سبق في ترجمة جابر أن هذا الأخذ كان في السنة التي جاور فيها جابر بمكة المكرمة، وكما قال أبوسفيان أنه جاور معه ستة أشهر في بني فهر، فلو أخذ عنه أبوسفيان وأبوالزبير كل يوم ثلاثة أحاديث لكان مجموع الأحاديث التي تلقياها تزيد عن خمسمائة حديث.

ومما يدل على أن الصحيفة التي يرويها أبوالزبير عن جابر ـ رضي الله عنه ـ سماع وليست وجادة ماورد في قصة الليث حيث قال: جئت أبا الزبير فأخرج إلينا كتبًا، فقلت: سماعك من جابر؟ قال: ومِنْ غيره. قلت: سماعك من جابر؟ فأخرج إلي هذه الصحيفة»[١٥٤]

فانظر: إلى قوله «سماعك من جابر» فإنها تدل دلالة واضحة على أنها سماع[١٥٥]، فالصحيفة التي قدمها أبوالزبير لليث هي من سماعه هو عن جابر، وليست من صحيفة اليشكري.

---

البيهقي في دلائل النبوة ١/٢٤٤/ ورجح ابن حجر أنه عن أنس لا عن جابر. انظر تغليق التعليق ٥/٧٥/ وهدي الساري /٦١/ وفتح الباري ١٠/٣٥٧/.

(١٥٤) المعرفة والتاريخ ١/١٦٦/ والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢٠٥/

(١٥٥) قلت: ورغم هذا الوضوح لم يتنبه إليه الاستاذان: أحمد صويان ود. بكر أبوزيد ـ حفظهما الله ـ أن محمد بن مسلم بن تدرس المكي ليس من رواة صحيفة جابر وجادة. وجاء الدكتور بكر بهذه القصة مستدلاً بها

ورغبة مني في التأكد من أن ما يرويه أبوالزبير هو من صحيفة اليشكري كله، أو أكثره - كما قال ابن أبي حاتم - رأيت أن آتي بصحيفة اليشكري وأعرض أحاديثها على مارواه أبـوالـزبير، وبعبـارة أخـرى أعرض روايات أبي الزبير على صحيفة اليشكـري حديثًا حديثًا، فإذا وجدنا أن كل ماورد في صحيفة اليشكري قد رواه أبوالزبير بنصه، كان هذا القول صحيحاً، وإذا وجدنا حديث أبي الزبير يختلف عما في صحيفة اليشكري كان هذا القول الذي ردده أهل السير والتراجم لا صحة له في الواقع.

ولكننـا لما كنا لانملك صحيفة اليشكري، فليس لنا إلى هذه المقارنة سبيل وليس لنا إلا ما روي عن سليمان بن قيس اليشكري في كتب السنة، وهو قليل، وقليل جدًا، فليس له في الكتب الستة إلا ثلاثة أحاديث، وفي مسند الإمام أحمد ست أحاديث فلنقارن بين هذه الأحاديث وبين روايات أبي الزبير:

**الحديث الأول:**

قال ابن ماجه: حدثنا أبوإسحاق الهروي: إبراهيم بن عبدالله بن حاتم، ثنا إسماعيل ابن علية. عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سليمان اليشكري، عن جابر بن عبدالله - رضي الله عنهما -: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يحرم الضب، ولكن قذره، وإنه لطعام عامة الرعاء، وإن الله - عز وجل - لينفع به غير واحد، ولو كان عندي لأكلته»[١٥٦]

وقال ابن ماجه: حدثنا أبوسلمة: يحيى بن خلف، ثنا عبد الأعلى، ثنا سعيد بن أبي عروبه، عن قتاده عن سليمان عن جابر عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - نحوه[١٥٧]

على ما ذهب إليه /١٥٨/ ولو أمعنا النظر، ودققنا في ألفاظ الرواية لعلمنا أنها ليست من صحيفة جابر، فضلاً عن أن تكون وجادة، بل هي سماع.

(١٥٦) عند ابن ماجه في الصيد باب الضب رقم (٣٢٣٩) وقال في الزوائد: رجال إسناده ثقات إلا أنه منقطع /١٠٧٩/٢

(١٥٧) ذكره بعد الحديث السابق ولم يذكر له المحقق رقماً ٢/١٠٧٩/

وقد رواه أبوالزبير المكي كما في مسند أحمد قال:

ثنا حسن ثنا ابن لهيعة ثنا أبوالزبير قال: سألت جابرًا ـ رضي الله عنه ـ عن الضب؟

فقال: أتي رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ به، فقال: لا أطعمه، وقذره فقال عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ: إن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ لم يحرمه، وإن الله ـ عز وجل ـ لينفع به غير واحد، وهو طعام عامة الرعاء، ولو كان عندي لطعمته» .(١٥٨)

فانظر إلى قوله: «سألت جابرًا عن الضب» فهو ليس من صحيفة اليشكري قطعاً. وربما كان سؤاله لمعرفته بالحديث، فأراد أن يستثبت، أو كثر سؤال الناس عنه، المهم أنه سماع من جابر وليس أخذًا من صحيفة.

وواضح أن رواية أبي الزبير أوضح سياقًا، وأبين في نسبة الألفاظ إلى قائليها من رواية اليشكري، فإن لم يكن في رواية ابن ماجه سقط، فيدل على حفظ أبي الزبير ودقته. قلت: وهذا من فوائد جمع طرق الحديث.

**الحديث الثاني:**

قال الإمام أحمد: حدثنا عبدالوهاب بن عطاء عن سعيد عن قتادة عن سليمان اليشكري عن جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه قال:

«من كان له شريك في حائط، فلا يبعه حتى يعرضه عليه»(١٥٩)

---

(١٥٨) مسند الإمام أحمد ٣/٣٤٢/

(١٥٩) المسند ٣/٣٥٧ وعند الترمذي في أبواب البيوع باب ما جاء في أرض المشترك يريد بعضهم بيع نصيبه رقم (١٣٢٦) وفيه فلا يبيع نصيبه من ذلك حتى يعرضه على شريكه، وقال الترمذي: هذا حديث ليس إسناده بمتصل، سمعت محمداً يقول سليمان اليشكري يقال إنه مات في حياة جابر بن عبد الله قال: ولم يسمع منه قتادة ولا أبو بشر، قال: ولا نعرف لأحد منهم سماعاً من سليمان اليشكري إلا أن يكون عمرو بن دينار، فلعله سمع منه في حياة جابر بن عبدالله. قال: وإنما يحدث قتادة عن صحيفة سليمان

ونجد أن هذا الحديث قد رواه أبوالزبير بنحوه، قال الإمام أحمد:

ثنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «أيكم كانت له أرض، أو نخل فلا يبيعها حتى يعرضها على شريكه»(١٦٠)

ورواه مسلم بروايات:

«من كان له شريك في ربْعَة أو نخل، فليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن رضي أخذ، وإن كره ترك».

«قضى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بالشفعة فى كل شركة لم تقسم رَبْعَة أو حائط لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن شاء ترك، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به».

«الشفعة في كل شرك في أرض أو رَبْع أو حائط لا يصلح أن يبيع حتى يعرض على شريكه، فيأخذ أو يدع، فإن أبى، فشريكه أحق به حتى يؤذنه»(١٦١)

والنـاظر بين الحديثين يلحظ اختلاف اللفظين رغم أن الإمام أحمد نقله عن سفيان، فليس بينه وبين أبي الزبير إلا رجل واحد من الثقات الضابطين الحفاظ مما يدل على أن رواية أبي الزبير ليست من صحيفة اليشكري، بينما رواية قتادة

---

اليشكري، وكان له كتاب عن جابر بن عبدالله. فقال على بن المديني قال يحيى بن سعيد قال سليمان التيمي: ذهبوا بصحيفة جابر بن عبدالله إلى الحسن البصري فأخذها أو قال فرواها، فذهبوا بها إلى قتادة فرواها فأتوني بها فلم أروها» م/٣٨٨ ورواه الحاكم ٢/٥٦/ وسكت عنه وقال الذهبي: صحيح.

(١٦٠) أحمد في المسند ٣/٣٠٧ و٣١٢/ و/٣١٠/ وفيه زيادة/

(١٦١) عند مسلم في المسافاة رقم (١٦٠٨) ٣/١٢٢٩ والرواية الأولى من رواية زهير وأبي خيثمة والثانية والثالثة من رواية ابن جريج، وقد صرح في الرواية الثالثة أبو الزبير بسماعه من جابر. والحديث عند الحميدي رقم (١٢٧٢) وعند النسائي في البيوع باب الشركة في النخيل، والشركة في الرباع ٧/٢٨١/ وفي ذكر الشفعة وأحكامها بلفظ «قضى بالشفعة والجوار ٧/٢٨٢/.

هي من صحيفة اليشكري قطعًا، وقد حفظها، ومما يؤيد ماذهبت إليه أن الطريق الأخيرة للحديث فيها تصريح ابن جريح بأن أبا الزبير أخبره أنه سمع جابرًا ـ رضي الله عنه ـ فهي ليست من طريق اليشكري، ولا في صحيفته والله أعلم.

الحديث الثالث:

قال الترمذي:

حدثنا يوسف بن عيسى، حدثنا وكيع، حدثنا شريك عن الحجاج، عن القاسم ابن أبي بزة عن سليمان اليشكري عن جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ قال: «نهينا عن صيد كلب المجوس»:

قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، والقاسم بن أبي بزة هو القاسم بن نافع المكي»[١٦٢].

وقال ابن ماجه: حدثنا عمرو بن عبدالله، ثنا وكيع عن شريك.. مثله وزاد: «وطائرهم»[١٦٣].

قلت: ولم أجد الحديث عن جابر من غير هذه الرواية حتى الآن. ولا ندري هل أخذ القاسم عن سليمان اليشكري؟ وهو مكي ثقة قليل الحديث توفي سنة (١٢٤هـ).

الحديث الرابع:

قال الإمام أحمد:

حدثنا عفان، حدثنا أبو عوانة، حدثنا أبو بشر عن سليمان بن قيس عن جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما. قال.

«نحرنا مع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يوم الحديبية سبعين بدنة عن سبعة»[١٦٤].

---

(١٦٢) في الصيد بابيعا جاء في صيد كلب المجوسي رقم (١٤٩٢) ٣/١٤/ قلت: والقاسم ثقة وقد أخذ عن سليمان

(١٦٣) في الصيد باب صيد كلب المجوسي رقم (٣٢٠٩) ٢/١٠٧٠ ـ ١٠٧١/ قال في الزوائد: في إسناده: حجاج بن أرطاة وهو مدلس، وقد رواه بالعنعنة.

قلت: وإسناد الحديث ضعيف لضعف شريك وحجاج.

(١٦٤) المسند ٣/٣٥٣/

وفي رواية: «سبعين بدنة، البدنة عن سبعة»[165].

ورواه الإمام أحمد من طريق أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبدالله، ـ رضي الله عنهما ـ. يقول: اشتركنا مع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في الحج والعمرة، كل سبعة في بدنة، فنحرنا سبعين بدنة يومئذ»[166].

وفي رواية «نحرنا في الحديبية مع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة»[167].

فقوله في الرواية أنه سمع جابراً رضي الله عنه يدل على أنه لم يأخذ هذا الحديث من صحيفة اليشكري.

الحديث الخامس:

عند أحمد في المسند قال:

ثنا يحيى بن حمادة أنا أبو عوانة، عن أبي بشر عن سليمان بن قيس عن جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ قال:

«بايعنا نبي الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يوم الحديبية على أن لانفر».

قلت: وفي مسند أبي عوانة: حدثنا عبدالله بن أيوب المحرمي قال: ثنا ابن عيينة عن أبي الزبير سمع جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ يقول: لم نبايع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ على الموت إنما بايعناه على أن لانفر».

قال: حدثنا ابن أبي ميسرة، قال: ثنا المقري (عبدالله بن يزيد العدوي) قال: ثنا الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: كنا يوم الحديبية ألفاً وأربعمائة، فبايعناه، وعمر بن الخطاب آخذ بيده تحت الشجرة ـ هي سمرة ـ وقال: بايعناه على أن لا نفر ولم نبايعة على الموت.

وقال: حدثنا أبو داود الحراني، قال؛ ثنا علي قال: شعبان قال: ثنا أبو الزبير عن

---

(165) المسند ٣/٣٦٤/ ويظهر من هذه الرواية أن في الرواية الأولى سقطا هو والبدنة» ولعله في الطباعة.

(166) المسند ٣/٢٩٢/.

(167) مسند أبي عوانة ٤/٤٨٦ ـ ٤٨٧/ وقد سبق تخريج حديث الحديبية في ترجمة جابر.

جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: لما دعا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ الناس للبيعة، وجدنا جد ابن قيس تحت إبط بعيره قال: ولم نبايعه على الموت ولكن بايعناه علي أن لا نفر».

قلت: فرواية أبي عوانة تبين أن هذا الحديث قد سمعه أبو الزبير من جابر ـ رضي الله عنه ـ حيث صرح بذلك.

إضافة إلى أن رواية أبي الزبير تخالف رواية سليمان بن قيس في ألفاظها، فليس في رواية اليشكري «لم نبايعه على الموت» بينما رواية أبي الزبير بطرقها الثلاثة فيها تلك اللفظة.

قلت وكذا هي في رواية الليث عن أبي الزبير عند مسلم[١٦٨]. وفيها التصريح بالسماع من جابر.

الحديث السادس :

في مسند أحمد قال:

حدثنا عفان، حدثنا أبو عوانه، حدثنا أبو بشر جعفر بن أبي وحشية عن سليمان بن قيس عن جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما قال:

«دعا النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أبا طيبة فحجمه، فسأله : كم ضريبتك؟ قال، ثلاثة آصع، قال: فوضع عنه صاعاً»[١٦٩].

ولم أجد الحديث من رواية أبي الزبير بعد.

الحديث السابع :

قال الإمام أحمد: ثنا عفان، ثنا أبو عوانه ثنا أبو بشر عن سليمان بن قيس عن جابر ابن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ قال:

---

(١٦٨) عنده في الإمارة رقم (١٨٥٦) ٣/١٤٨٣/.

(١٦٩) عند أحمد في المسند ٣/٣٥٣ ورواه الطيالسي من طريق أبي بشر (١٧٢٣) وابن سعد في الطبقات ١/٤٤٣/ والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤/١٣٠/ وقال ابن حجر لأبي يعلي عن جابر فتح ٤/٤٦٠/ فأبعد ولم يعزه لأحمد وقال الهيثمي: رواه أحمد وأبو يعلى وثقات جاله : لأنه من رواية جعفر بن أبي وحشية عن سليمان بن قيس وقيل إنه لم يسمع منه مجمع الزوائد ٤/٩٤ وفي الباب عن أنس عند مالك والحميدي وأحمد والدارمي والبخاري ومسلم والترمذي.

«قاتل رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ محارب خصفة بنخل، فرأوا من المسلمين غرة فجاء رجل يقال له: غورث بن الحارث، حتى قام على رأس رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ. بالسيف، فقال: من يمنعك مني؟ قال: الله ـ عز وجل ـ فسقط السيف من يده. فأخذه رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقال: من يمنعك مني؟ قال: كن كخير آخذ

قال: أتشهد أن لا إله إلا الله؟ قال: لا. ولكني أعاهدك أن لا أقاتلك ولا أكون مع قوم يقاتلونك. فخلى سبيله.

قال: فذهب إلى أصحابه، قال. قد جئتكم من عند خير الناس، فلما كان الظهر أو العصر، صلى بهم صلاة الخوف، فكان الناس طائفتين، طائفة بإزاء عدوهم، وطائفة صلوا مع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فصلى بالطائفة الذين كانوا معه ركعتين، ثم انصرفوا فكانوا مكان أولئك الذين كانوا بإزاء عدوهم، وجاء أولئك، فصلى بهم رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ركعتين، فكان للقوم ركعتان، ولرسول الله ـ صلى الله علية وسلم ـ أربع ركعات»[170].

وقد روي الإمام أحمد الحديث من رواية أبي الزبير عن جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ قال: كنا مع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في نخل، فصلى بأصحابه صلاة الظهر، قال: فَهَمَّ بهم المشركون، قال فقال: دعوهم، فإن لهم صلاة بعد هذا هي أحب إليهم من أبنائهم، قال: فنزل جبريل عليه السلام ـ على رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ فأخبره، فصلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بأصحابه، فصفهم صفين ورسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بين أيديهم، فكبروا جميعاً، ثم سجد الذين يلون رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ والآخرون قيام، فلما رفع الذين سجدوا رؤوسهم سجد الآخرون، فلما قاموا في الركعة الثانية تأخر الذين يلون الصف الأول، فقام أهل الصف الثاني، وتقدم الآخرون إلى الصف الأول، فركعوا جميعاً، فلما رفعوا رؤوسهم سجد الآخرون، فلما قاموا في الركعة الثانية تأخر الذين

(١٧٠) عند أحمد في المسند ٣/ ٣٦٤ ونحوه ٣/ ٣٩٠ مع بعض الخلاف ورواه من طريق عقيل بن جابر عن جابر نحوه ٣/٣٤٣ ـ ٣٤٤/.

يلون الصف الأول، فقام أهل الصف الثاني، وتقدم الآخرون إلى الصف الأول، فركعوا جميعاً، فلما رفعوا رؤوسهم من الركوع سجد الذين يلون النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ والآخرون قيام فلما رفعوا رؤوسهم سجد الآخرون»[١٧١].

قلت: سياق رواية أبي الزبير غير سياق رواية اليشكري، فليست رواية أبي الزبير من صحيفة اليشكري، إضافة إلى هذا فإن في آخر حديث أبي الزبير عن جابر مايشير إلى سماع أبي الزبير منه حيث قال: قال أبو الزبير: ثم خص جابر أن قال كما يصلي أمراؤكم هؤلاء[١٧٢].

قلت: وقد روى مسلم نحو رواية سليمان بن قيس مختصرة من رواية أبي سلمة عن جابر ـ رضي الله عنه[١٧٣].

وقد روى الحديث الإمام البخاري من رواية أبي الزبير مختصراً معلقاً حيث قال: «وقال معاذ (وهو ابن هشام ثقة صاحب غرائب) حدثنا هشام عن أبى الزبير عن جابر. قال ابن حجر: وقد تابعه ابن علية عن أبيه هشام ـ وهو الدستوائي ـ أخرجه الطبري في تفسيره، وكذلك أخرجه الطيالسي في مسنده عن هشام عن أبي الزبير.

قال: ولمعاذ بن هشام عن أبيه فيه إسناد آخر أخرجه الطبري عن بندار عن معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن سليمان اليشكري عن جابر[١٧٤].

قال: البخاري: وقال مالك: وذلك أحسن ما سمعت في صلاة الخوف.

قال ابن حجر: وماذهب إليه مالك من ترجيح هذه الكيفية وافقه الشافعي وأحمد وداود على ترجيحها لسلامتها من كثرة المخالفة، ولكونها أحوط لأمر الحرب مع تجويزهم الكيفية التي في حديث ابن عمر».

قلت: وهذا من المواضع التي أحتج فيها البخاري برواية أبي الزبير واستند إلى قول مالك أنها أحسن ما سمع في صلاة الخوف.

---

(١٧١) المسند ٣/٣٧٤/ وهي عند مسلم رقم (٨٤٠) ١/٥٧٤ ـ ٥٧٥/.

(١٧٢) عند مسلم ١/٥٧٥/.

(١٧٣) رقم (٨٤٢) ١/٥٧٦/ وقد أخرجه البخاري أيضاً مختصراً من رواية أبي سلمة وأبي موسى ووهب بن كيسان من رواية أبي الزبير عن جابر انظر الأرقام (٤١٢٥) و ٤١٢٦ و٤١٢٧ و ٤١٣٠ و ٤١٣٧).

(١٧٤) فتح الباري ٧/٤٨٨/.

الحديث الثامن :

من مسند أحمد قال :

ثنا يحيى بن آدم ، ثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سليمان عن جابر ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه قال : «الإيمان في أهل الحجاز، وغلظ القلوب والجفاء في الغدّادين في أهل المشرق»[175] .

وقد روى أبو الزبير هذا الحديث قال : سمع جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ يقول قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم :

«غلظ القلوب والجفاء في المشرق، والإيمان في أهل الحجاز»[176] .

فتصريح أبي الزبير بسماعه للحديث من جابر يدل على أنه لم يأخذه من صحيفه اليشكري .

الحديث التاسع :

قال الإمام أحمد في مسنده : ثنا يحيى بن حماد، ثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سليمان بن قيس عن جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ قال :

قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ :

«المدينة يتركها أهلها وهي مُرطِبة . قالوا : فمن يأكلها يا رسول الله .

قال : السباع والعوائف . .

قال أبو عوانة : فحدثت أن أبا بشر قال : كان في كتاب سليمان اليشكري[177] .

وفي المسند قال أبو الزبير: وأخبرني جابر أنه سمع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول ليتركنها أهلها مرطبة . قالوا فمن يأكلها يا رسول الله؟ قال : عافية الطير والسباع[178] .

---

(١٧٥) المسند ٣/٢٣٢/ .

(١٧٦) عند مسلم في الصحيح رقم (٥٣) ١/٧٣/ وكذا هو عند أحمد بنفس اللفظ ٣/٣٣٥ و ٣٤٥/ .

(١٧٧) المسند ٣/٣٣٢١/ .

(١٧٨) المسند ٣/٣٤٦/ .

فدلت رواية أبي الزبير أنه سمع ذلك من جابر وهو الذي أخبره بهذا الحديث، فليس هو من صحيفة اليشكري.

فهذه الأحاديث هي التي استطعت أن أحصل عليها من صحيفة اليشكري وليس فيها حديث واحد يمكن أن نجزم فيه أن أبا الزبير رواه من صحيفة اليشكري إما لتصريحه بالسماع من جابر، وإما لاختلاف الألفاظ، وإما لعدم رواية أبي الزبير للحديث.

قلت: ولعل أبا الزبير قد اطلع على هذه الصحيفة، فكان يقرأ الحديث من الصحيفة، ثم يسأل جابراً عنه، وورود هذا الاحتمال على الخاطر لأننا نجد في كثير من أحاديثه التي رواها يقول: سألت جابراً عن كذا..

وفي بعضها يقول: سألت جابراً أقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ كذا.. فيجيبه، وسيأتي وضوح ذلك أثناء إيراد الأحاديث التي رواها.

وهذا الاحتمال يحتاج لتأكيده إلى إثبات أن صحيفة سليمان اليشكري كانت بين يدي أبي الزبير عندما جاور جابر ـ رضي الله عنه ـ في مكة أي في حياة اليشكري أو قريباً من وفاته، وسياق الروايات التي سبق ذكرها يوضح أن صحيفة اليشكري لم تنتشر إلا بعد وفاته.

وإن صح هذا الاحتمال في بعض الأحاديث، فهو لا يصح في أكثرها، وذلك لأن وفاة سليمان اليشكري قريبة من وفاة جابر ـ رضي الله عنه ـ حيث ذكر المؤرخين أنها كانت في فتنة ابن الزبير ـ رضي الله عنه ـ وقتل ابن الزبير سنة (٧٤هـ).

وقد ذكره البخاري في فصل من مات بين السبعين إلى الثمانين.

وقد تبين لي أن أسئلة أبي الزبير لجابر ـ رضي الله عنه ـ إنما كانت عن أحاديث سمعها أبو الزبير، أو شاعت في زمنه، فأراد أن يتأكد في صحتها، فسأل جابر عنها ليعلم هل هي ثابتة أم لا؟

ومن أدلة ذلك ما روي ابن الجارود في المنتقىٰ من حديث أبي الزبير عن جابر في الزكاة مرفوعاً إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «مامن صاحب إبل لا يفعل فيها حقها.. الحديث».

قال أبـو الـزبير: وسمعت عبيد بن عمير يقول هذا القول، ثم سألنا جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ عن ذلك، فقال مثل قول عبيد بن عمير.
قال أبو الزبير: وسمعت عبيد بن عمير يقول ، قال رجل: يا رسول الله ما حق الإبل؟

قال: حلبها على الماء، وإعارة دلوها، وإعارة فحلها، ومنحها، وحمل عليها في سبيل الله»[179] . فلله در أبي الـزبـير، ما أتقنه وما أضبطه، وما أحرصه على طلب الحديث والعلو فيه فهو بعد أن سمع من عبيد بن عمير التابعي أراد أن يسمع الحديث من جابر ـ رضي الله عنه ـ الصحابي وهو يسأل عن الحديث لحرصه عليه، وهو يفرق بين ما قاله جابر، وما زاده عبيد بن عمير.

وهذه الصحيفة التي كتبها اليشكري ، وزعموا أن أبا الزبير المكي وغيره روما منها لا يظهر لي مدىٰ استمرار روايتها وهي صحيفة في كتب الحديث، كما نرى ذلك في صحيفة همام بن منبه التي رويت بسند واحد عند الإمام أحمد ومسلم» .

ومما يؤكد أن روايته ليست من الصحيفة ـ أيضاً ـ تصريحه في كثير منها بالسماع .
وإذا قلنا: إن جميع مارواه أبو الزبير عن جابر ـ رضي الله عنه ـ فهو من صحيفة سليمان رغم أن في هذا القـول مبـالغـة كبيرة، فإننا نقول: إن عدد أحاديث هذه الصحيفة يبلغ أربعمائة حديث إن كان شعبة سمعها كلها.
أو يقال: إن صحيفة أبي الزبير التي كتبها عن جابر تبلغ هذا العدد، والله أعلم .
وقد وجدت لأبي الزبير عن جابر ـ رضي الله عنه ـ عند أصحاب الكتب الستة (٣٦٠) ستين وثلاثمائة حديث[180] . كما في تحفة الأشراف، ولكننا لا نجد لواحد من الرواة عنه أحاديث كثيرة:
فابن جريج له تسع وثمانونه حديثاً (٨٩) حديثاً .

وأبو خيثمة زهير بن معاوية الجعفي الكوفي له ثمان وعشرون حديثاً (٢٨) . والليث

---

(١٧٩) المنتقى لابن الجارود ١٢٣ ومسند أحمد ٣/٣٢١/ وعند مسلم في الزكاة رقم (٩٨٨) ٢/٦٨٤ ـ ٦٨٥/ .
(١٨٠) بينما نجد لعطاء عن جابر رضي الله عنه (٩٩) حديثاً ولعمرو بن ديناء عن جابر (٦٦) حديثاً.

بن سعد له سبعة وعشرون حديثاً (٢٧) والثوري (٢٠) عشرون حديثاً ومعقل بن عبدالله الجزري له (١٨) ثمانية عشر حديثاً وهشام الدستوائي (١٥) خمسة عشر حديثاً.

ومن هذا يتبين أن الصحيفة لم تجاوز أبا الزبير، وإنما غدت تروي أحاديث كغيرها في حديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ هذا، وقد وجدت بعض النصوص في مسند الإمام أحمد يظهر منها أن بعض الأحاديث في هذه الصحيفة رويت عن طريق يشبه رواية الصحف، ومن ذلك:

قال: ثنا موسى، حدثنا ابن لهيعة عن أبي الزبير، قال: سألت جابراً عن الرجل يباشر الرجل؟ فقال جابر ـ رضي الله عنه ـ: زجر النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن ذلك.

وبإسناده قال: سألت جابراً عن المرأة تباشر المرأة، قال: زجر النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن ذلك. وبإسناده قال: سألت جابراً عن الرجل يريد الصيام، والإناء على يده ليشرب منه، فيسمع النداء؟ قال جابر: كنا نحدث أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: ليشرب.

وبإسناده عن جابر قال: سمعت النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: «تطلع الشمس في قرن شيطان».

وبإسناده قال: سألت جابراً عن ركوب الهدي؟ قال جابر: سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: اركبها بالمعروف حتى تجد ظَهْراً»[181].

فهذا يشبه أن يكون صحيفة، فلعل شيخ الإمام أحمد «موسى بن داود» قد حصل على صحيفة أبي الزبير عن جابر أو بعضها، والله أعلم.

كما تدل هذه الروايات على ماكنت قلته، من أن أبا الزبير أطلع على الأحاديث الموجودة في صحيفة سليمان اليشكري ـ إن صح هذا الافتراض ـ سأل عنها جابراً ليتأكد من صحتها، أو لعل هذه أحاديث كانت منتشرة بين التابعين فأحب أن يتأكد منها ـ وهو الأرجح ـ والله تعالى أعلم.

---

(١٨١) المسند ٣/٣١٨/.

وإن صح أنها صحيفـة، فيدل على أن ابن لهيعـة من رواة صحيفة أبي الزبير، فيستدرك على الدكتور بكر أبو زيد حيث لم يذكره في رواتها[١٨٢]:

وفي المسند أيضاً[١٨٣].

ثنا حسن، ثنا ابن لهيعة أن أبو الزبير قال:

وأخبرني جابر ـ رضي الله عنه ـ أنه سمع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: «مثل المدينة كالكير، وحرم إبراهيم مكة، وأنا أحرم المدينة، وهي كمكة حرام مابين حرتيها، وحماها كلها، لا يقطع منها شجرة إلا أن يعلف رجل منها، ولا يقربها ـ إن شاء الله : الطاعون، ولا الدجال، والملائكة يحرسونها على أنقابها، وأبوابها».

قال: وإني سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول:

«لا يحل لأحد يحمل فيها سلاحاً لقتال».

وهذا أسلوب الصحف، حيث قال فيها: وأخبرني جابر، فكأنه ذكر أحاديث، ثم عطف عليه هذا الحديث، وكذا قوله في آخر الحديث قال: وإني سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ. الحديث.

فلعل شيخ الإمام أحمد «حسن بن أعين» كان عنده بعض هذه الصحيفة أيضاً، وفي المسند أيضاً[١٨٤]:

حدثنا سليمان بن داود، ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن موسى بن عقبة عن أبي الزبير عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال:

سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ينهىٰ أن يباشر الرجل الرجل في ثوب واحد، والمرأة المرأة في ثوب واحد.

وقال: إذا أعجبت أحدكم المرأة، فليقع على أهله، فإن ذلك يرد من نفسه.

وقال جابر: نهانا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن الطروق إذا جئنا من السفر».

---

(١٨٢) معرفة النسخ والصحف الحديثية /١٥٧/.

(١٨٣) المسند ٣/٣٩٣/.

(١٨٤) المسند ٣/٣٩٥/.

قلت: وهذا أسلوب الصحف أيضاً وإن يكن موسى بن عقبة قد رواها صحيفة فيكون أيضاً من رواة هذه الصحيفة عن أبي الزبير، ويستدرك به على الدكتور بكر عبدالله أبو زيد في كتابه معرفة النسخ والصحف الحديثة[١٨٥]. وذلك لأن كتابه خصصه في الكلام على الصحف الحديثة فهو يستوعب ما جاء عنها.

وفي مسند الإمام أحمد ـ أيضاً ـ[١٨٦]:

حدثنا أبو المغيرة، ثنا معاذ بن رفاعة، حدثنا أبو الزبير عن جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ قال:

لما قسم رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ غنائم هوازن بين الناس بالجعرانة، قام رجل من بني تميم، فقال: اعدل يا محمد ـ فقال ويلك. من يعدل إذا لم أعدل، لقد خبت وخسرت إن لم أعدل، فقال عمر: يا رسول الله ألا أقوم، فأقتل هذا المنافق؟ قال: معاذ الله أن تتسامع الأمم أن محمداً يقتل أصحابه.

ثم قال النبي ـ صلى الله عليه وسلم. إن هذا وأصحاباً له يقرؤون القرآن، لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق المرماة من الرمية.

قال معاذ: فقال لي أبو الزبير: فعرضت هذا الحديث على الزهري، فما خالفني إلا أنه قال: النقي[١٨٧]. قلت: القدح. فقال: ألست برجل عربي»؟

---

(١٨٥) انظر ص ١٥٧ وما بعدها.

(١٨٦) المسند ٣/٣٥٥.

(١٨٧) والمقصود بهذا أنه أتم الحديث، وتمامة كما ورد في صحيح البخاري عن أبي سعيد الخدري رضي الله بعد قوله «يمرقون من الدين كمروق السهم من الرمية قال: ينظر إلى نصله أفلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى رصافه فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى نضيه، فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى قذذه فلا يوجد فيه شيء، سبق الفرث والدم.. «الحديث رقم (٦١٦٣) في الأدب فتح الباري ١٠/٥٥٢/ وكذا رواه رقم (٦٩٣٣) في استتابة المرتدين فتح ١٢/٢٩٠/.

قال ابن حجر ـ في معنى الحديث ـ أي يخرجون من الإسلام بغتتة كخروج السهم إذا رماه رام قوي الساعد فأصاب مارماه، فنفذ منه بسرعة بحيث لا يعلق بالسهم، ولا بشيء منه من المرمي شيء، فإذا لم يره علق فيه شيء من الدم ولا غيره ظن أنه لم يصب، والغرض أنه أصابه فتح الباري ١٢/٢٩٤/ والنضي: ما بين الريش والنصل.

فهذا يدل على أن أبا الزبير كان يعرض حديثه على أعلام عصره من أهل الحديث، وأنهم لم يكونوا يخالفونه في حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ.

وأما أحاديث أبي الزبير عن جابر ـ رضي الله عنه، فإني لم أجد حديثاً رواه الأئمة الستة متفقين على روايته إلا حديثاً واحداً وهو:

نهى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن المحاقلة والمزابنة والمعاومة والمحاضرة وعن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه، ولا يباع إلا بالدينار والدرهم إلا العرايا»[١٨٨].

وأما ما رواه الخمسة ـ أعني ما عدا البخاري ـ فهي ثلاثة:

الأول: أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ رمى الجمرة يوم النحر ضحى، وأما بعد ذلك فعند زوال الشمس.

الثاني: «جاء عبد فبايع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ على الهجرة ولم يشعر أنه عبد... الثالث: نحرنا مع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة.

وأما الإمام البخاري، فقد أخرج سبعة أحاديث منفرداً، ولكن أكثرها معلقات منها حديث العنبر ـ وهو متصل ـ قال:

حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن ابن جريج، قال أخبرني عمرو أنه سمع جابراً ـ رضي الله عنه ـ يقول: غزونا جيش الخبط، وأُمِّرَ أبو عبيدة فجعنا جوعاً شديداً فألقى البحر حوتاً ميتاً لم نر مثله، يقال له «العنبر»، فأكلنا منه نصف شهر، فأخذ أبو عبيدة عظماً من عظامه فمر الراكب تحته.

فأخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً ـ رضي الله عنه ـ يقول: قال أبو عبيدة: كلوا، فلما قدمنا المدينة ذكرنا ذلك للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقال: كلوا رزقاً أخرجه الله. أطعمونا إن كان معكم، فآتاه بعضهم، فأكله[١٨٩].

---

(١٨٨) رواه الإمام البخاري فقال: حدثنا يحيى بن سليمان، حدثنا ابن وهب، أخبرنا ابن جريج عن عطاء وأبي الزبير عن جابر ـ رضي الله عنه ـ نهى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ الصحيح ٣٢/٣/ فقد رواه متصلاً إلا أنه قرن رواية أبي الزبير برواية عطاء، ثم يلاحظ أن رواية البخاري فيها عنعنة أبي الزبير، وابن جريج ومع ذلك مشاها الإمام البخاري فهو لا يراه مدلساً.

(١٨٩) رواه البخاري في المغازي باب غزوة سيف البحر فتح الباري ١١٤/٥/ وفي الذبائح.

قلت: فهذا ليس معلقاً بل هو موصول لأن ابن جريج هو القائل «فأخبرني أبو الزبير، فالإمام البخاري قد اعتمد زيادة أبي الزبير في الخبر، ورواها مثبتاً لها، فلو قلنا إن أبا الزبير من رجال البخاري لكان صحيحاً، إلا إنه لم يخرج له إلا ما ثبت عنده أصل الحديث، فكأنه يأخذ بزياداته على من سواه في الرواة، وإنما تؤخذ الزيادة من الثقة.

وهذا الحديث مثل في زيادة أبي الزبير على عمرو.

ومن ذلك أيضاً:

قول البخاري : حدثنا أبو نعيم ، حدثنا زكريا، قال: سمعت عامراً يقول: حدثني جابر ـ رضي الله عنه ـ كان يسير على جمل له قد أعيا، فمر النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فضربه فسار سيراً ليس يسير مثله، ثم قال: بعنيه بأوقية، فبعته، فاستثنيت حملانه إلى أهلي، فلما قدمنا أتيته بالجمل، ونقدني ثمنه ثم انصرفت، فأرسل على أثري ، قال: ما كنت لآخذ جملك، فخذ جملك ذلك، فهو مالك.

قال شعبة عن مغيرة عن عامر عن جابر: أفقرني رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ظهره إلى المدينة وقال إسحاق عن جرير عن مغيرة: فبعته على أن لي فقار ظهره حتى أبلغ المدينة. وقال عطاء وغيره: ولك ظهره حتى ترجع.

وقال أبو الزبير عن جابر[190] أفقرناك ظهره إلى المدينة.

وقال الأعمش عن سالم عن جابر: تبلغ عليه إلى أهلك.

ثم قال الإمام البخاري:

وقال ابن جريج عن عطاء وغيره عن جابر: أخذته بأربعة دنانير. . .

قال: ولم يبين الثمن مغيرة عن الشعبي عن جابر، وابن المنكدر وأبو الزبير عن جابر[191].

قال أبو عبد الله : الاشتراط أكثر وأصح عندي.

---

(١٩٠) قال ابن حجر: وصله البيهقي من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن أبي الزبير به وهو عند مسلم ـ فتح الباري ٥/٣٢٠/.

(١٩١) وأما أبو الزبير فوصله النسائي ولم بعين الثمن في روايتة فتح الباري ٥/٣٢٠./

وقال في آخر الباب: الاشتراط أكثر وأصح عندي. قاله أبو عبدالله[١٩٢].

فهو يبين أن استثناء حملانه إلى أهله كان أثناء البيع، ورجح ذلك البخاري لأن الذين رووا الاشتراط أكثر من الذين لم يرووا ذلك، وأن طرقهم أصح مخرجاً، وجاء بروايات الذين ذكروا الاشتراط في روايتهم، ومنهم «أبو الزبير» فعلم من ذلك أنه يصحح رواية أبي الزبير وكأنه لا يراها تنزل عم درجة الصحيح، وإلا لما احتج بها، وأوردها مورد الحجة، والزيادة كما سبق لا تقبل إلا من ثقة.

وسيرد أثناء إيراد الأحاديث لأبي الزبير، ما اعتمد فيه البخاري من رواية أبي الزبير، واعتده ثقة بصريح العبارة ـ كما هنا حيث جعل روايته مني جملة الطرق التي أطلق عليها أصح يعني من غيرها فما كان أصح عند الاختلاف، فلابد أن يكون صحيحاً عند الوفاق[١٩٣].

ومن ذلك «حديث الصلاة على النجاشي» أخرجه البخاري في الجنائز معلقاً

ومن ذلك «حديث قرأ معاذ في العشاء البقرة أخرجه البخاري في الصلاة معلقاً وحديث» أهللنا من البطحاء» أخرجه البخاري معلقاً.

وحديث «صلاة الخوف» أخرجه البخاري معلقاً.

فالإمام البخاري يعتبر أبا الزبير من الثقات، فما دام شعبة قد تكلم في أبي الزبير، وترك روايته لأحاديثه، فالبخاري أيضاً ـ لا يورد شيئاً له في كتابه إلا مقترناً بغيره، أو ما ثبت عنده أصل الحديث.

وقد قال الحافظ عبد العزيز بن محمد النخشبي (٤٥٧هـ) في فوائد الخيال (ل ٦) ما نصه: ولم يخرج محمد بن إسماعيل البخاري لأبي الزبير في الصحيح شيئاً لأن أبا الزبير تكلم فيه شعبة، وقال: رأيته يتزن لنفسه فاسترجح (وردت فاسترجع) فترك حديثه لأجل هذا ولم يحدث عنه إلا حديثاً واحداً، فتركه البخاري متابعة لشعبة، غير أن أبا الزبير حديثه مشهور صحيح، وهو حافظ متقن»[١٩٤].

---

(١٩٢) صحيح البخاري: في الشروط باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز رقم (٢٧١٨) فتح ٣١٤/٥.

(١٩٣) وسبق أن بينت أنه جاء برواية أبي الزبير مرجحاً لها على غيرها في صلاة الخوف.

(١٩٤) نقله في تنبيه المسلم /٤٢/.

والذي يؤكد ما قاله النخشبي أن الإمام البخاري روى الحديث الذي رواه شعبة من طريقه، ولكنه أورده معلقاً ليشير بذلك إلى ما قاله فيه شعبة.

هذا وقد قمت بجمع ما لأبي الزبير عن جابر ـ رضي الله عنه ـ في مسند الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ فزادت عن خمسين وأربعمائة حديث، وفي كثير منها تصريح أبي الزبير بسماعه من جابر ـ رضي الله عنه ـ ولهذا عزمت أن أخرج هذه الأحاديث من مسند الإمـام أحمد وأذكر من خرجها من باقي الأئمة، وما وجدت من الأحاديث في غير المسند ذكرته[١٩٥].

وقد وجدت فيما جمعت أن كثيراً من أحاديثه قد شاركه عن جابر غيره من التابعين، والكثير منها ـ أيضاً ـ قد شارك فيها جابراً غيره من الصحابة رضوان الله عليهم ـ بل الكثير منها قد بلغ حد التواتر على المذهب المختار من إعتبار الحديث متواتراً إذا حدث به عشرة من الصحـابـة ولهذا حرصت في دراستي لأحاديثه على إيراد ما أمكن من الشواهد والاعتبارات لكل حديث. وخلاصة القول في أبي الزبير ـ رحمه الله تعالى:

١ ـ أنه ثقة ثبت لا ينزل حديثه عن رتبة الصحيح.
٢ ـ أنه مدلس، تنزلاً مع الأئمة الكبار الذين وصفوه بالتدليس.
٣ ـ تدليسه عن الثقات، فيقبل حديثه سواء صرح فيه بالتحديث أم لا.
٤ ـ روايته من صحيفة سليمان اليشكري، إن كانت قبل وفاة جابر فكان بمقدوره أن يتأكد من الرواية بسؤال جابر ـ رضي الله عنه ـ عن الأحاديث التي فيها، وإن كانت بعـده فمستبعـدة، لأن روايته أضعاف ما عند اليشكري من حديث، وليس هناك ما يثبت روايته لها لأنها مضت إلى البصرة، ولم تمض إلى مكة المكرمة.
٥ ـ ما نسب إليه أنه روى من صحيفة فالمقصود به هو ما كتبه هو من حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ من سماعه منه.

وبناء على ذلك أرى أن يحول من الدرجة الثالثة من مراتب المدلسين التي وضعه فيها الإمام ابن حجر، إلى المرتبة الثانية، ويدل على ذلك فعل الإمام مسلم ـ رحمه

(١٩٥) ولعل الله ـ سبحانه ـ ييسر لي إخراج أحاديث أبي الزبير محققه مرتبة.

الله ـ في صحيحه ، حيث اعتبره من الصحيح ، وأخرجه في موضع الاستدلالِ ، وكذا الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم حيث صححوا أحاديثه ، وكذا فعل الدارقطني في الاستدراكات على مسلم (الإلزامات) وفعل أبي مسعود الدمشقي في جوابه عن إلزامات الدارقطني ، بل كذلك فعل البخاري في غير الصحيح حيث جاء بحديث أبي الزبير مستدلاً به محتجاً به على رفع اليدين في الدعاء .

والله أسأل أن يكون هذا البحث قد أدي ما انتدب إليه من تبيين الحق ، وتوضيح أمر صحيفة أبي الزبير عن جابر ، ولله الحمد والمنة في البدء والختام راجياً ممن يقرأ بحثي أن يدعو لي وللمؤمنين بالسداد والتوفيق .

# ثبت المـــراجع


| م | اسم الكتـــاب ومـــؤلفه |
|---|---|
| ١ | أخبـار مكة المكرمة في القديم والحديث للفاكهي ت الدكتور عبدالطيف بن دهيش |
| ٢ | الأدب المفرد لمحمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) المطبعة السلفية القاهرة . |
| ٣ | الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبدالبر (بهامش الاصابة) . |
| ٤ | أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري ـ كتاب الشعب ـ القاهرة ١٣٩٠هـ |
| ٥ | الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ ط مصر (١٣٢٨هـ) |
| ٦ | الفية الحديث للسيوطي (٩١١هـ) ط البابي الحلبي القاهرة . |
| ٧ | تاريخ ابن معين تحقيق د. محمد نور سيف ـ طبع مركز البحث العلمي . بجامعة أم القرى |
| ٨ | تاريخ الإسلام للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي (٧٤٨هـ) ط دار إحياء التراث العربي ـ بيروت . |
| ٩ | تاريخ دمشق لابن عساكر: علي بن الحسن بن هبة الله . مطبوعات المجمع العلمي بدمشق . |
| ١٠ | التاريخ الصغير للبخاري محمد بن إسماعيل ـ مطبع أنوار أحمد في إله آباد بالهند ١٣٢٥هـ. |
| ١١ | التاريخ الكبير للبخاري ط حيدر آباد الدكـــن (١٣٦٠ ـ ١٣٦٤هـ) . |
| ١٢ | تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ المزي تحقيق عبد الصمد شرف الدين ـ الهند . |
| ١٣ | تدريب الراوي شرح تقريب النواوي لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي دار إحياء السنة ـ القاهرة . |

| م | اسم الكتاب ومؤلفه |
|---|---|
| ١٤ | تذكرة الحفاظ للإمام الذهبي ـ ط دار إحياء التراث العربي ـ بيروت . |
| ١٥ | ترتيب ثقات العجلي (٢٦١هـ) للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ) ت عبد المعطي قلعجي ـ دار الكتب العلمية . |
| ١٦ | تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) تحقيق البنداري وآخر ـ توزيع الباز. |
| ١٧ | تغليق التعليق لابن حجر تحقيق سيد عبد الرحمن موسي القزفي ـ المكتب الإسلامي |
| ١٨ | تقريب التهذيب لابن حجر تحقيق محمد عوامة ط حلب. الطبعة الأولى . |
| ١٩ | تقييد العلم للخطيب البغدادي ت يوسف العش دار إحياء السنة النبوية الطبعة الثانية ١٩٧٤م |
| ٢٠ | التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح لعبد الرحيم العراقي ـ ط حلب (١٣٥٠هـ) |
| ٢١ | التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد للحافظ ابن عبد البر (٤٦٣هـ) ط المغرب . |
| ٢٢ | تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم ـ لمحمود سعيد ممدوح . |
| ٢٣ | تهذيب الأسماء واللغات لأبي زكريا محيى الدين ابن شرف النووي ط إدارة الطباعة المنيرية . |
| ٢٤ | تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ـ مطبعة دائرة المعارف ـ الهند . |
| ٢٥ | تهذيب الكمال للحافظ أبي الحجاج المزي (١٥ جزءاً تحقيق د. بشار عواد) ومخطوط مصور. |
| ٢٦ | الثقات : ابن حبان البستي الطبعة الأولى (١٣٨٨هـ) حيدرآباد الدكن . |
| ٢٧ | الثقات : ابن شاهين تحقيق صبحي السامراني ـ الدار السلفية ـ الكويت |

| م | اسم الكتاب ومؤلفه |
|---|---|
| ٢٨ | جامع الأصول في أحاديث الرسول: المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري. (٦٠٦هـ) تحقيق عبد القادر الأرناؤوط |
| ٢٩ | جامع التحصيل في أحكام المراسيل للحافظ صلاح الدين سعيد خليل ابن كيكلدي العلاني (٧٦١) ت حمدي السلفي. |
| ٣٠ | جامع الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٧٩) دار الفكر - بيروت. |
| ٣١ | الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي تحقيق د. محمود طحان. |
| ٣٢ | الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم التميمي الحنظلي الرازي (٣٢٧هـ) - دائرة المعارف العثمانية بالهند. |
| ٣٣ | الجمع بين رجال الصحيحين لابن القيسراني: محمد بن طاهر المقدسي ط حيدرآباد الدكن (١٣٢٣هـ). |
| ٣٤ | الجوهر النقي في ذيل السنن الكبرى للبيهقي - دار المعرفة - بيروت. |
| ٣٥ | حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني - مطبعة السعادة - القاهرة (١٣٥٥هـ). |
| ٣٦ | خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي نشر مكتبة المطبوعات الاسلامية حلب. |
| ٣٧ | دلائل النبوة للبيهقي المكتبة السلفية (١٣٨٩هـ). |
| ٣٨ | الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) تحقيق د. نور الدين عتر. |
| ٣٩ | زاد المعاد في هدي خير العباد أبو عبد الله محمد بن بكر الزرعي الدمشقي ابن قيم الجوزية (٧٢١هـ) المكتبة العلمية بيروت. |
| ٤٠ | سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (٢٧هـ) - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. |

| م | اسم الكتاب ومؤلفه |
| --- | --- |
| ٤١ | سنن أبي داود: سليمان بن الاشعث السجستاني (٢٧٥هـ) تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد ط دار إحياء التراث العربي. |
| ٤٢ | سنن النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ) ومعه زهر الربى للسيوطي ط البابي الحلبي ـ مصر. |
| ٤٣ | سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي تحقيق شعيب الأرناؤوط ـ مؤسسة الرسالة. |
| ٤٤ | شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ـ مكتبة القدس ـ ط الأولى. |
| ٤٥ | شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي تحقيق صبحي السمراني ـ عالم المكتب الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ). |
| ٤٦ | شرح معاني الآثار: أبو جعفر أحمد بن حمد بن سلامة الأزدي الطحاوي (٣٢١هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت. |
| ٤٧ | صحائف الصحابة: أحمد عبد الرحمن الصويان ـ ط الأولى (١٤١٠هـ). |
| ٤٨ | صحيح البخاري: محمد بن اسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) مع فتح الباري لابن حجر ـ ط الريان. |
| ٤٩ | صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٦١هـ) ت محمد فؤاد عبد الباقي. |
| ٥٠ | الضعفاء الكبير للعقيلي محمد بن عمرو (٣٢٢هـ) تحقيق د. عبد المعطي قلعجي ـ الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ بيروت. |
| ٥١ | طبقات الحفاظ للسيوطي تحقيق على محمد عمر ـ مطبعة الاستقلال الكبرى ـ ط الأولى (١٣٩٣هـ) |
| ٥٢ | الطبقات: خليفة بن خياط (٢٤٠هـ) تحقيق أكرم ضياء العمري ـ دار طيبة. |
| ٥٣ | الطبقات الكبرى محمد بن سعد ط دار صادر بيروت. |
| ٥٤ | العبر في خبر من غبر للذهبي تحقيق محمد السعيد زغلول ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت. |

| م | اسم الكتاب ومؤلفه |
| --- | --- |
| ٥٥ | العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين لمحمد بن أحمد المكي الفاسي مطبعة السنة المحمدية (١٣٧٩هـ) |
| ٥٦ | العلل ومعرفة الرجال لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ) الطبعة الأولى ـ انقرة (١٩٦٣هـ). |
| ٥٧ | فتح المغيث شرح ألفة الحديث لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي (٩٨٢هـ) مطبعة العاصمة القاهرة(١٣٨٨هـ). |
| ٥٨ | الكامل في الضعفاء لابن عدي أبو أحمد عبد الله (٣٦٥هـ) دار الفكر ـ بيروت . |
| ٥٩ | الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي مطبعة السعادة. |
| ٦٠ | مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ الهيثمي ، ط القدسي. |
| ٦١ | المحدث الفاصل بين الراوي والواعي لحسن عبدالرحمن الرامهرمزي تحقيق محمد عجاج الخطيب ـ دار الفكر بيروت (١٣٩١هـ) |
| ٦٢ | المراسيل لابن أبي حاتم الرازي ـ مؤسسة الرسالة بيروت (١٣٩٧هـ). |
| ٦٣ | المستدرك على الصحيحين : أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (٤٠٥هـ) ـ دار الفكر بيروت. |
| ٦٤ | مسند علي بن الجعد برواية البغوي. |
| ٦٥ | مسند أبي عوانة : يعقوب بن اسحاق الاسفراييني ط الهند. |
| ٦٦ | مسند أحمد بن حنبل (٢٤١) ط المكتب الإسلامي ـ بيروت. |
| ٦٧ | مسند الطيالسي : انظر منحة المعبود. |
| ٦٨ | مشاهير علماء الامصار لابن حبان طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر. |
| ٦٩ | مصنف ابن أبي شيبة مطبعة العلوم الشرقية ـ بحيدر آباد الدكن (١٣٩٠هـ). |
| ٧٠ | المعجم الكبير للطبراني تحقيق حمدي السلفي ط العراق. |
| ٧١ | معرفة النسخ والصحف الحديثية ـ د . بكر عبد الله أبو زيد ـ دار الراية. |

| م | اسم الكتاب ومؤلفه |
|---|---|
| ٧٢ | المعرفة والتاريخ ليعقوب الفسوي ـ مطبعة الإرشاد ـ بغداد (١٣٩٤هـ). |
| ٧٣ | المنتقى : عبد الله بن علي بن الجارود نشر حديث أكاديمي ـ باكستان . |
| ٧٤ | منحة المعبود في ترتيب مسند أبي داود الطيالسي للساعاتي أحمد البنا ـ مصر . |
| ٧٥ | الموطأ للإمام مالك بن أنس الأصبحي المدني تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي |
| ٧٦ | ميزان الاعتدال في نقد الرجال للإمام الذهبي تحقيق علي محمد البجاوي دار المعارف ـ بيروت . |
| ٧٧ | النكت على ابن الصلاح : ابن حجر العسقلاني تحقيق د. ربيع هادي عميرط الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (١٤٠٤هـ). |
| ٧٨ | هدي الساري مقدمة فتح الباري ابن حجر العسقلاني ط الريان |